

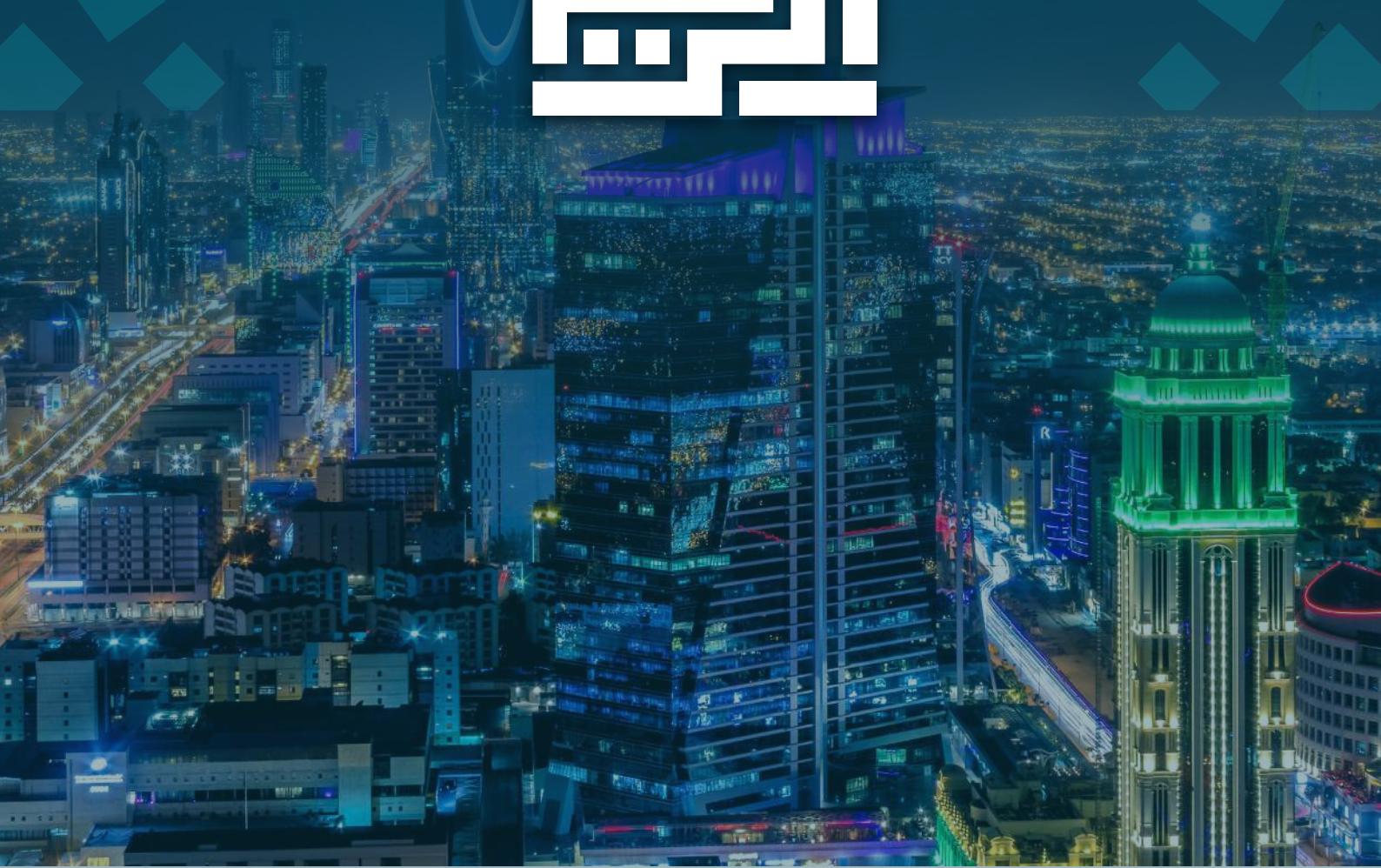


الخطة التنفيذية لـ برنامـج التـدول الـوطـني

2025 - 2021



RTI
AWI
GAS
R&D





المحتويات

◀ مقدمة

- المرحلة الأولى من برنامج التحول الوطني
- أبرز ما حققه البرنامج في المرحلة الأولى
- المرحلة الثانية من برنامج التحول الوطني
- أبرز التحديات

◀ نطاق برنامج التحول الوطني

- وصف البرنامج
- أبعاد البرنامج
- الأهداف الاستراتيجية

رؤية VISION 2030

المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

انطلقت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في أبريل من عام 2016، حاملة في ثناياها عدداً من الأهداف الاستراتيجية والمستهدفات ومؤشرات قياس الأداء والالتزامات، يشترك في تحققها كل من القطاع العام والخاص وغير الربحي، وقد عمل مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية على تأسيس نموذج حوكمة فعّال ومتكملاً بهدف ترجمة رؤية المملكة 2030 إلى برامج تنفيذية متعددة تحقق الأهداف الاستراتيجية والتوجهات العامة لرؤية المملكة 2030.

برنامـج التـحول الوطـني



المرحلة الأولى من برنامج التحول الوطني

وفي يونيو من عام 2016، ابتدأ مسيرة برنامج التحول الوطني، بصفته البرنامج التنفيذي الأول لرؤية المملكة العربية السعودية 2030، والأكبر من حيث الأهداف الاستراتيجية المنسدة إليه، وقد عمل البرنامج منذ انطلاقته على بناء الاستراتيجيات وإطلاق المبادرات والعمل على تدقيق مستهدفاته مع الجهات المشاركة في البرنامج، من خلال تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية والرقمية، وإشراك المستفیدين في التعرف على التحديات وابتكار الحلول، ومساهمتهم في التنفيذ، وتقدير أداء مبادرات البرنامج، وتمحورًا حول 3 محاور رئيسية: تعزيز الممكـنات الاقتصادية، وتحقيق التـميز في الأداء الحكومي، والارتقاء بمستوى الخدمات المعيشية. وقد حقق برنامج التحول الوطني في مرحلته الأولى العديد من الإنجازات نحو تدقيق رؤية المملكة 2030.

برنامـج التـحول
الوطـني



تمكين القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية

إصلاحات تشريعية وتنظيمية من خلال إصدار نظام مكافحة التستر الجديد، ونظام الإفلاس، ونظام التجارة الإلكترونية، ونظام الرهن التجاري، ونظام الامتياز التجاري



زيادة عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتجاوز **614 ألف منشأة** بنهاية 2020



إطلاق "استثمر في السعودية" وإصدار **1,278 رخصة استثمارية أجنبية** حتى نهاية 2020



حصول المملكة على **المركز 8** بين دول مجموعة العشرين



(وفقاً لتقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2020 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية)

تقدّم المملكة **3 مراكز** لتصل إلى **المركز 36 عالمياً**



(وفقاً لتقرير التنافسية العالمي 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي)

إنجاز **+ 555 إصلاحاً** لخدمة المستثمرين بنهاية 2020 تشمل إصلاحات تشريعية وتنظيمية، وتسهيل الإجراءات، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز مشاركة المرأة



تقليص مدة بدء العمل التجاري إلى **30 دقيقة** واستخراج السجل التجاري خلال **180 ثانية**



التحول الرقمي

حصلت المملكة على **المركز الأول** في معدل سرعات التحميل لخدمة الجيل الخامس



(وفقاً لتقرير قياس تجربة مستخدمي شبكات الجيل الخامس الصادر عن شركة أوبن سignal في أكتوبر 2020)

المملكة **الأكثر تقدماً** في التنافسية الرقمية من بين دول مجموعة العشرين



(وفقاً للتقرير التقدم والتنافسية الرقمية 2020 الصادر عن المركز الأوروبي للتنافسية الرقمية)

حصلت المملكة على **المركز 8** بين دول مجموعة العشرين في مؤشر البنية التحتية للاتصالات



حصلت المملكة على **المركز 12** بين دول مجموعة العشرين في مؤشر تقييم الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية



حصلت المملكة على **المركز 10** بين دول مجموعة العشرين في مؤشر رأس المال البشري



حصلت المملكة على **المركز 12** بين دول مجموعة العشرين في مؤشر تقييم الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية



(وفقاً لتقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية 2020)

تحفظية **576 ألف** منزل بال نطاق العريض اللاسلكي في المناطق النائية بنهاية 2020



حصلت المملكة على **المركز التاسع** من بين دول مجموعة العشرين في مؤشر مدركات الفساد **2020**



زيادة سرعة الإنترنت من **9 ميجابت/ثانية** في 2017 إلى **109 ميجابت/ثانية** في 2020



الارتقاء بالرعاية الصحية

صرف **8.4 مليون** وصفة طبية إلكترونية عبر خدمة  (وصفتي) بنهاية 2020

تقديم **1.6 مليون** استشارة طبية، عبر تطبيق  (صحة) وتجاوز عدد المستفيدين **1.2 مليون** مستفيد بنهاية 2020

حصول المملكة على **المركز الأول** في نظام الرصد الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية بدول شرق المتوسط 

جز **67 مليون** موعد، عبر خدمة (موعد) وتجاوز عدد المستفيدين **14.3 مليون** مستفيد بنهاية 2020 

زيادة نسبة التجمعات السكانية بما فيها الطرفية المغطاة بخدمات الرعاية الصحية الأولية لتصل إلى  2020 في **%85.7**

تقديم **7.6 مليون** استشارة طبية، وجز **3.2 مليون** موعد، وتلقي **24.6 مليون** مكالمة عبر مركز  (937) بنهاية 2020

التحسن في مؤشر "نسبة الأمراض المعدية المحددة التي حققت مستويات الخفض المستهدفة" من 0% في 2017 إلى **%75** في 2020 

زيادة نسبة الرعاية الطبية الطارئة للمرضى منذ دخولهم بوابة الطوارئ إلى خروجهم من الطوارئ خلال 4 ساعات من 36% في 2016 إلى 2020 في **%87** 

تعزيز السلامة المرورية

الانخفاض في مؤشر الحوادث المرورية الجسيمة من 2016 إلى 2020 بواقع **%36** 

الانخفاض في مؤشر عدد وفيات الحوادث المرورية/100 ألف نسمة من 2016 إلى 2020 بواقع **%53** 

تطوير القطاع السياحي والمحافظة على التراث الوطني

زيادة عدد المواقع المسجلة في قائمة اليونسكو لتصل إلى **5** مواقع تراثية 

إطلاق التأشيرة السياحية وإصدار **440 ألف** تأشيرة بنهاية مارس 2020 

إضافة **75 موقعًا** لقائمة المواقع التراثية في المملكة لتصل إلى 316 موقعًا 

تمكين المرأة

للمملكة الأكثر إصلاحاً في الأنظمة واللوائح المرتبطة بتمكين المرأة بين 190 دولة ودولتها على 80 نقطة من 100
وفقاً لتقرير المرأة، أنشطة الأعمال، والقانون 2021 الصادر عن مجموعة البنك (دولبي)



زيادة معدل المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات من 2017 إلى 2020 بنسبة 94%



تعزيز التنمية المجتمعية وتطوير القطاع غير الربحي

اعتماد لائحة الأسر المنتجة ودعم 62+ ألف عامل في قطاع الأسر المنتجة بنهاية 2020



إقرار نظام العمل التطوعي وتدشين منصة العمل التطوعي وزيادة عدد المتطوعين من 409+ في 2015 إلى 22,924 في 2020



رفع جاذبية سوق العمل

زيادة نسبة العاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل إلى 12% بنتهاية 2020



إطلاق مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل



الارتقاء بجودة الخدمات العدلية

إصلاحات تشريعية وتنظيمية في القطاع العدلي، مثل: إصدار قواعد المطالحة الجديدة، وإصدار نظام التوثيق، وإطلاق نظام المحاكم التجارية الجديد



ارتفاع قرارات التنفيذ المعتمدة بنسبة 95٪،
وانخفاض مدة إنجاز الوكالة في كتابات العدل
لتصل إلى 10 دقائق بنتهاية عام 2020



حماقة النساء

رفع قدرات التوقع للطقوس لتصل إلى مدى 10 أيام وبنطاق جغرافي يبلغ 1.6 كم²



زراعة + 3.65 مليون شجرة داخل المدن وخارجها من الأشجار المحلية بنهائية 2020



تعزيز الأمن الغذائي

إنتاج **100 ألف طن** من الاستزراع السمكي
بنهاية 2020



امتلاك المملكة لأكبر مخزون غذائي في
الشرق الأوسط



تعزيز الأمن المائي

تركيب **2+ مليون** عداد ذكي بـنهاية 2020 لتعزيز
البنية التحتية في خدمات المياه



تحقيق المملكة لأعلى طاقة إنتاجية للمياه
المحللة عالمياً بحجم إنتاج يُقدر بـ **5.9 مليون م³**
في 2020



زيادة سعة محطات معالجة الصرف الصحي بمقدار
118 ألف م³ يوم بـنهاية 2020



الارتقاء بالمعدن السعودية

تجاوز عدد مستخدمي بوابة (بلدي) **مليون**
مستخدم بـنهاية 2020



طرح **13+** ألف فرصة استثمارية عبر بوابة
فرص (فرص) بـنهاية 2020



تأهيل **37+ مليون م²** من الحدائق والمسطحات
الخضراء، وإزالة **809+ ألف م²** من الكتابات
 المشوهة للمظهر العام بـنهاية 2020



المراحل الثانية من برنامج التحول الوطني

حقق برنامج التحول الوطني في مرحلته الأولى إنجازات كبرى في مختلف الأبعاد، بما فيها تطوير القطاع السياحي والتراث الوطني، وتحسين مستويات المعيشة والسلامة، والارتقاء بالرعاية الصحية، والآن وفي المرحلة الثانية من برنامج التحول الوطني، تم نقل تلك الأبعاد بأهدافها الاستراتيجية ومؤشراتها ومبادراتها، ليستمر العمل عليها في برامج تنفيذية أخرى باختصاص أكبر يحقق الكفاءة المثلثي.

وتحدد دور برنامج التحول الوطني في مرحلته الثانية في 7 أبعاد، تجمع 34 هدفاً استراتيجياً، بقيادة 7 جهات، هي: وزارة التجارة، ووزارة الاستثمار، ووزارة العدل، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، وترتبط على هذا التحديث لخطة برنامج التحول الوطني استحداث مبادرات جديدة لاستيعاب الأهداف الاستراتيجية المضافة إلى البرنامج، لتدقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.



أبرز التحديات

أهداف برنامج التحول الوطني (2025 - 2021) هدفاً 34	أهداف برنامج التحول الوطني (2020 - 2016) هدفًا 37
5.2.3 تحسين إنتاجية موظفي الحكومة	5.2.3 تحسين إنتاجية موظفي الحكومة
5.2.4 تطوير الحكومة الإلكترونية	5.2.4 تطوير الحكومة الإلكترونية
5.2.5 الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين	5.2.5 الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين
5.3.1 تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية	5.3.1 تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية
5.3.2 دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال	5.3.2 دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال
5.3.3 ضمان تجاوب الجهات الحكومية للاحاظات عملاً بها	5.3.3 ضمان تجاوب الجهات الحكومية للاحاظات عملاً بها
3.1.1 تسهيل ممارسة الأعمال	3.1.1 تسهيل ممارسة الأعمال
3.1.6 جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية	3.1.6 جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
3.3.2 تنمية الاقتصاد الرقمي	3.3.2 تنمية الاقتصاد الرقمي
3.3.5 تطوير قطاع التجارة	3.3.5 تطوير قطاع التجارة
4.3.2 زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد	4.3.2 زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد
4.3.3 زيادة مساهمة الأسر المنتجة في الاقتصاد	4.3.3 زيادة مساهمة الأسر المنتجة في الاقتصاد
6.2.2 تعزيز اهتمام الشركات باستدامة الاقتصاد الوطني	6.2.2 تعزيز اهتمام الشركات باستدامة الاقتصاد الوطني
2.4.1 الحد من التلوث بمختلف أنواعه	2.4.1 الحد من التلوث بمختلف أنواعه
4.2.2 زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل	4.2.2 زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل
4.2.3 تمكين اندماج ذوي الإعاقة في سوق العمل	4.2.3 تمكين اندماج ذوي الإعاقة في سوق العمل
4.4.2 تحسين ظروف العمل للوافدين	4.4.2 تحسين ظروف العمل للوافدين
4.4.3 استقطاب المواهب العالمية المناسبة بفاعلية	4.4.3 استقطاب المواهب العالمية المناسبة بفاعلية
5.4.1 ضمان تحقيق الأمن التنموي وال الغذائي	5.4.1 ضمان تحقيق الأمن التنموي وال الغذائي
5.4.2 ضمان استفادة مستدامة من الموارد المائية	5.4.2 ضمان استفادة مستدامة من الموارد المائية
2.4.2 حماية البيئة من الأخطار الطبيعية	2.4.2 حماية البيئة من الأخطار الطبيعية
2.4.3 حماية وتهيئة المناطق الطبيعية	2.4.3 حماية وتهيئة المناطق الطبيعية
6.1.2 تشجيع العمل التطوعي	6.1.2 تشجيع العمل التطوعي
6.2.1 تعزيز قيام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية	6.2.1 تعزيز قيام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية
6.3.1 دعم نمو القطاع غير الربحي	6.3.1 دعم نمو القطاع غير الربحي
6.3.2 تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق	6.3.2 تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق
2.6.4 تمكين المواطنين من خلال منظومة الخدمات الاجتماعية	2.6.4 تمكين المواطنين من خلال منظومة الخدمات الاجتماعية
2.6.5 تحسين فاعلية وكفاءة منظومة الخدمات الاجتماعية	2.6.5 تحسين فاعلية وكفاءة منظومة الخدمات الاجتماعية
3.7.1 دعم الشركات الوطنية لتعزيز ريادتها عالمياً	2.3.4 تعزيز السلامة المرورية
3.7.2 تطوير الشركات المحلية الوااعدة إلى شركات رائدة إقليمياً وعالمياً	2.1.1 تسهيل الحصول على الخدمات الصحية
1.1.3 تعزيز قيم العدالة والشفافية	2.1.2 تحسين جودة وكماءة المخاطر الصحية
3.6.1 الدفع بمسيرة التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي	2.1.3 تعزيز الوقاية ضد المخاطر الصحية
3.6.2 تطوير العلاقات الاقتصادية الإقليمية	4.4.1 تحسين الظروف المعيشية للوافدين
3.6.3 تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء العالميين	2.3.1 الارتقاء بجودة الخدمات في المدن السعودية
	2.3.2 تحسين المشهد الحضري في المدن السعودية
	1.3.2 المحافظة على تراث المملكة الإسلامي والعربي
	والوطني والتعريف به
	3.3.6 تطوير قطاع السياحة

وصف البرنامج

يهدف برنامج التحول الوطني إلى تطوير البنية التحتية الازمة وتهيئة البيئة الممكنة للقطاع العام والخاص وغير الربحي لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030؛ وذلك بالتركيز على تحقيق التميز في الأداء الحكومي، ودعم التحول الرقمي، والإسهام في تنمية القطاع الخاص، وتطوير الشراكات الاقتصادية، وتعزيز التنمية المجتمعية، وضمان استدامة الموارد الحيوية.

انطلاقاً من وصف البرنامج؛ تم الخروج بـ(7) أبعاد لرسم خطة تنفيذ البرنامج:



تعزيز التنمية
المجتمعية وتطوير
القطاع غير الربحي



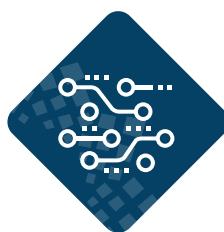
ضمان استدامة
الموارد الحيوية



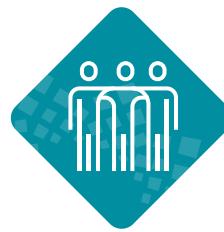
تحقيق التميز في
الأداء الحكومي



الإسهام في تمكين
القطاع الخاص



التحول
الرقمي



تمكين فئات المجتمع
من دخول سوق العمل
ورفع جاذبيته



تطوير الشراكات
الاقتصادية

تم ربط الأهداف الاستراتيجية المسندة لبرنامج التحول الوطني بالأبعاد السبعة، لتشمل نطاق البرنامج وطموحاته:



الأهداف الاستراتيجية

- 1.1.3 تعزيز قيم العدالة والشفافية
- 5.2.3 تحسين إنتاجية موظفي الحكومة
- 5.2.5 الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين
- 5.3.1 تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية
- 5.3.3 ضمان تجاوب الجهات الحكومية لملاذات عملائها

تحقيق التميّز في الأداء الحكومي



الأهداف الاستراتيجية

- 2.4.1 الحد من التلوث بمختلف أنواعه
- 2.4.2 حماية البيئة من الأخطار الطبيعية (مثل التصحر)
- 2.4.3 حماية وتهيئة المناطق الطبيعية
- 5.4.1 ضمان تحقيق الأمن التنموي وال الغذائي
- 5.4.2 ضمان الاستفادة المستدامة من الموارد المائية

ضمان استدامة الموارد الحيوية



الأهداف الاستراتيجية

- 2.6.4 تمكين المواطنين من خلال منظومة الخدمات الاجتماعية
- 2.6.5 تحسين فعالية وكفاءة الخدمات الاجتماعية
- 6.1.2 تشجيع العمل التطوعي
- 6.2.1 تعزيز قيام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية
- 6.3.1 دعم نمو القطاع غير الربحي
- 6.3.2 تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق

تعزيز التنمية المجتمعية وتطوير القطاع غير الربحي

تم ربط الأهداف الاستراتيجية المسندة لبرنامج التحول الوطني بالأبعاد السبعة، لتشمل نطاق البرنامج وطموحاته:



الأهداف الاستراتيجية

- 4.2.2 زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل
- 4.2.4 تمكين اندماج ذوي الإعاقة في سوق العمل
- 4.4.2 تحسين ظروف العمل للوافدين
- 4.4.3 استقطاب المواهب العالمية المناسبة بفاعلية



تمكين فئات المجتمع
من دخول سوق العمل
ورفع جاذبيتها



الأهداف الاستراتيجية

- 3.3.2 تنمية الاقتصاد الرقمي
- 5.2.4 تطوير الحكومة الإلكترونية



التحول
الرقمي



الأهداف الاستراتيجية

- 3.1.1 تسهيل ممارسة الأعمال
- 3.1.6 جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية
- 3.3.5 تطوير قطاع التجزئة
- 3.7.1 دعم الشركات الوطنية لتعزيز ريادتها عالمياً
- 3.7.2 تطوير الشركات المحلية الوعادة إلى شركات رائدة إقليمياً وعالمياً
- 4.3.2 زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد
- 4.3.3 زيادة مساهمة الأسر المنتجة في الاقتصاد
- 5.3.2 دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال
- 6.2.2 تعزيز اهتمام الشركات على استدامة الاقتصاد الوطني



الإسهام في تمكين
القطاع الخاص



الأهداف الاستراتيجية

- 3.6.1 الدفع بمسيرة التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي
- 3.6.2 تطوير العلاقات الاقتصادية الإقليمية
- 3.6.3 تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء العالميين



تطوير الشراكات
الاقتصادية



البعد الأول
تحقيق التميز في الأداء الحكومي

البعد الأول: تحقيق التميز في الأداء الحكومي

يعمل الْبُعْد على معالجة العقبات التي تعيق عملية تطوير القطاع الحكومي، والارتقاء بالخدمات الحكومية إلى مستويات تمكّنها من تلبية توقعات واحتياجات المستفيدين من مواطنين ومتقىمين من خلال زيادة كفاءة البنية التحتية والعمليات، إذ يهدف هذا الْبُعْد إلى رفع كفاءة موظفي الحكومة لتحسين الفاعلية الحكومية من خلال تطوير الأنظمة واللوائح ذات العلاقة ووضع برامج تطويرية لرفع كفاءة رأس المال البشري.

علاوةً على ذلك، يركّز الْبُعْد على تحسين الخدمات الحكومية المقدمة من قبل كافة الجهات ذات العلاقة من خلال تقديم خدمات مُرتكزة على تجربة المستفيدين، بالإضافة إلى العمل على تطوير البيئة التشريعية وحكومة إطار التشريعات ورفع جودتها وفق أفضل الممارسات، وإيجاد حلول مبتكرة تدعم التحول الوطني، بالإضافة إلى تعزيز قيم العدالة والشفافية من خلال تطوير الإجراءات والآليات لضمان الوصول إلى المستويات المأمولة من العدالة والشفافية في الجهات الحكومية، وتسريع تجاوب الجهات الحكومية مع المستفيدين ورفع مستوى رضاهم، وتحسين إجراءات الخدمات الحكومية عبر تبسيطها وتسهيل الوصول إليها.



الجهات المشاركة



الأهداف الاستراتيجية



1.1.3 تعزيز قيم العدالة والشفافية



5.2.3 تحسين إنتاجية موظفي الحكومة



5.2.5 الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين



5.3.1 تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية



5.3.3 ضمان تجاوب الجهات الحكومية لملحوظات عملائها

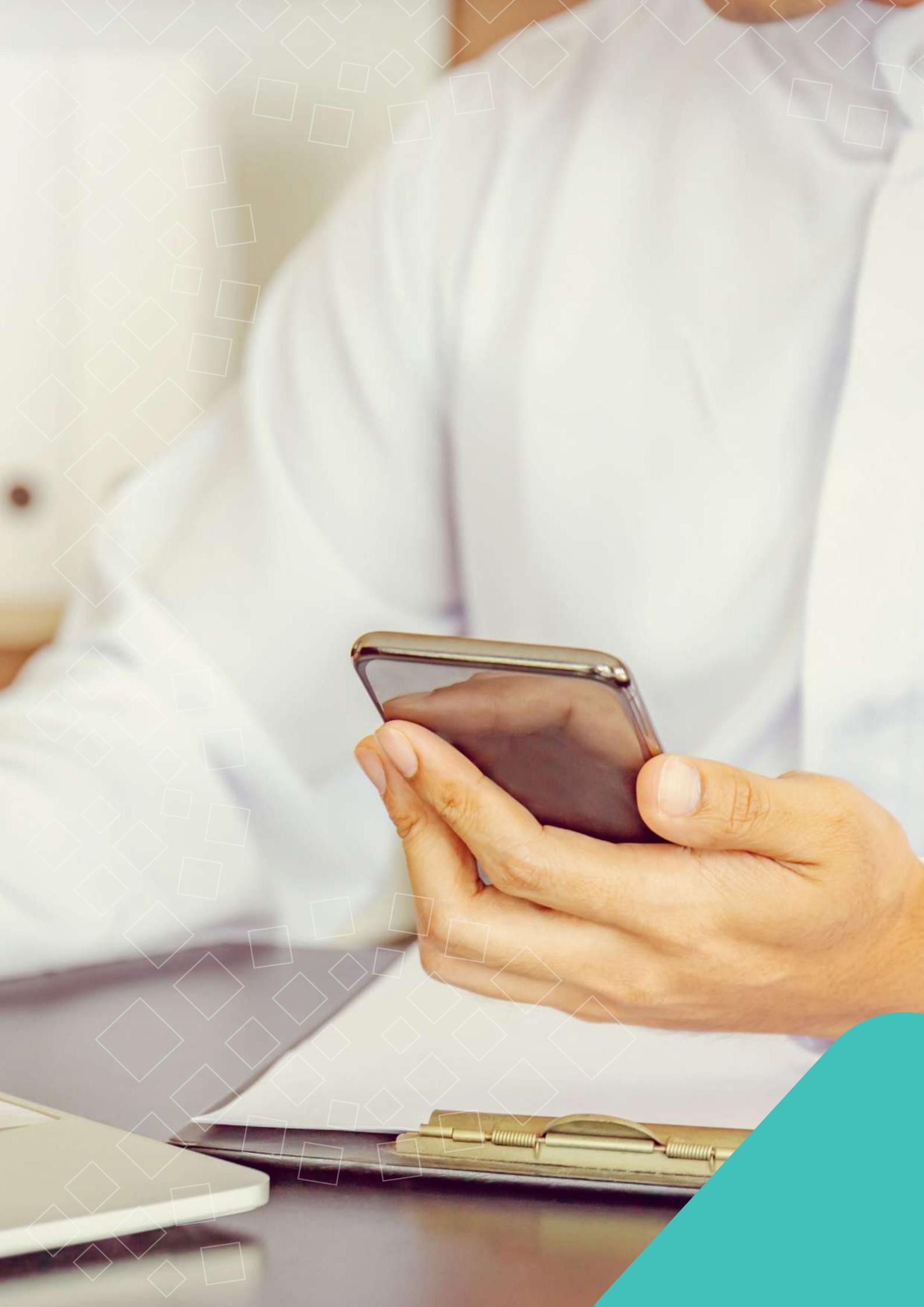


أبرز مؤشرات البعد



المؤشر	الهدف الاستراتيجي	خط الأساس*	مستهدف 2025
نسبة الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل	تعزيز قيم العدالة والشفافية	%30 2015	%85
نسبة رضا المستفيدين عن الخدمات العدلية		%72 2018	%85
نسبة رضا المستفيدين عن استجابة الجهات الحكومية	ضمان تجاوب الجهات الحكومية للاحتجاجات عملائها	%29.5 2019	%51
نسبة الارتباط الوظيفي لموظفي الخدمة المدنية	تحسين إنتاجية موظفي الحكومة	%68 2017	%75
ترتيب المملكة في مؤشر مدى انتشار الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية	تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية	57 2017	42
مقدار التحسن في نسبة رضا المستفيدين عن الرحلات الخدامية المخطط لها بعد تحسينها	الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين	%0 2019	%12.5

* تمثل قيمة خط الأساس أول قراءة للمؤشر منذ بدء العمل عليه من خلال برنامج التحول الوطني.



أبرز مبادرات الـ**بعد**



1

تطوير منظومة القضاء التجاري والعمالي وقضاء الاستئناف

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى تصميم برنامج لإدارة الأداء في المحاكم المستهدفة بما يحقق تقليل أمد التقاضي في الدعاوى مع تحقيق جودة عالية وتحسين المخرج القضائي والبناء المعرفي اللازم لقضاء الدوائر والباحثين، إضافة إلى رفع الوعي لدى المتقاضين وذوي العلاقة بالقضاء المتخصص، وتطوير خدمة المراجعين في المحاكم وتحسين بيئة العمل الهندسية من خلال هوية معيارية موحدة للمحاكم ووضع إطار التعاون مع الجهات ذات العلاقة.

2

نظام التوثيق المتكامل

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى رقمنة شاملة لمنظومة التوثيق، كالوكالات والإقرارات الشرعية والإنشاءات والعقود والتوثيق، وأتمتة جميع الأعمال الإدارية والمعلوماتية الداعمة لمنظومة التوثيق، وتسهيل إعداد التقارير الإحصائية التي تدعم عملية اتخاذ القرار، وتعتبر هذه المبادرة نقلة نوعية في طريقة تقديم الخدمات التوثيقية بشكل إلكتروني وبمدة زمنية قصيرة، مما سيساهم في رفع نسبة رضا المستفيدين والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لجميع المستفيدين في جميع أنحاء المملكة.

3

التحول إلى إدارة الموارد البشرية

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى تعزيز ثقافة العمل الإداري من خلال التركيز على التحول من أسلوب شؤون الموظفين التقليدي الذي يركز على الجانب التشغيلي للموارد البشرية فقط، مثل: الرواتب والإجازات والترقيات وغيرها، إلى مفهوم الموارد البشرية الحديثة بشكل ممنهج.

نظام التنفيذ المتكامل



وصف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى تطوير منظومة قضاء التنفيذ للوصول إلى منظومة متكاملة من خلال تهيئة وحدات للعمليات الإدارية والإجرائية وللحسابات المالية وأعمال القيد والإحالة تحت وحدة الإسناد المركزي لتكون هذه الوحدات مركبة على مستوى المملكة، وعمل ما يلزم من الخدمات التطويرية الداعمة للمحاكم ويتضمن ذلك الجانبين التطويري والإشرافي لضمان الوصول إلى الجودة المستهدفة لتقديم الخدمات، والعمل على التطويرات التقنية اللازمة من أنظمة وبنية تحتية لدعم الأعمال ذات العلاقة (نظام تقني شامل للعمليات الإدارية والمالية والإجرائية في محاكم التنفيذ).



الجهة
المالكة
للمبادرة

السداد الإلكتروني في تنفيذ الأحكام



وصف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى إتمام دفع المستحقات المالية المتراكمة على أوامر المحاكم بتنفيذ السندات التنفيذية عن طريق نظام سداد (أحد أنظمة البنك المركزي السعودي) من حساب المنفذ عليه دون الحاجة إلى شيكات أو أوراق نقدية، وتعزيز عمليات الضبط والرقابة المالية عن طريق أنظمة عمل خاصة مرتبطة بأنظمة وزارة العدل. تسهل هذه المبادرة الإجراءات لعملية تحصيل المبالغ المستحقة بحسب السندات التنفيذية، وسيكون للمبادرة الأثر الكبير في اختصار الجهد وتسهيل وتسريع عمليات السداد الإلكتروني وزيادة الكفاءة التشغيلية وتحسين جودة الخدمات ورفع مستوى رضا المستفيدين.



الجهة
المالكة
للمبادرة

كتابات العدل المتنقلة



وصف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى تقديم الخدمات التوثيقية للمستفيدين في أماكن تواجدهم وذلك من خلال مجموعة متنقلة من كتاب العدل في مختلف مناطق المملكة وفق منظومة محوكلمة من قبل الوزارة، وتأتي هذه المبادرة لمعالجة التحدي المتمثل في عدم قدرة بعض شرائح المجتمع على الحصول على الخدمات التوثيقية في مقرات كتابات العدل الثابتة، مثل: ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن وزلقاء دور الملاحظة والموقفين.



الجهة
المالكة
للمبادرة

7

إنشاء مركز الترجمة الموحد



وصف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى إنشاء مركز ترجمة متكمال ليخدم جميع محاكم المملكة بمختلف اختصاصاتها والمرافق العدلية وذلك بتوفير خدمات الترجمة، ومنها: الترجمة الفورية عن بعد خلال جلسات التقاضي في القضايا التي يكون فيها طرف لا يتحدث اللغة العربية، وترجمة الوثائق من وإلى اللغة العربية، ويشمل ذلك معظم اللغات المتداولة بالإضافة إلى لغة الإشارة، مما يؤدي إلى تسريع الجلسات والأعمال القضائية التي تحتاج إلى خدمات الترجمة.



الجهة
المالكة
للمبادرة

8

إشراك القطاع الخاص في أعمال التوثيق



وصف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى الترخيص للقطاع الخاص للقيام ببعض أعمال التوثيق المنافطة بكتاب العدل، مثل: إصدار الوكالات وخدمات الإفراج وتوثيق العقود، في مختلف المناطق، لزيادة توفر الخدمات خارج أوقات العمل الحكومي وتسريع الإجراءات الورقية، حيث ستسهدف المبادرة جميع فئات طالبي الخدمات التوثيقية من شركات وأفراد من الراغبين على الحصول على الخدمة ضمن أو خارج أوقات العمل الرسمي المشار إليها بإجراءات مطورة وجودة عالية، وعليه سيتم تمكين القطاع الخاص لتقديم الخدمات التوثيقية الأكثر استخداماً وطلبًا من قبل المستفيدين.



الجهة
المالكة
للمبادرة

9

دعم وتفعيل منظومة العدالة الرقمية



وصف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى دعم وتفعيل منظومة العدالة الرقمية وذلك من خلال تطوير استراتيجية لضمان دعم وتفعيل أعمال وخدمات العدالة بناءً على مخرجات لرسم خارطة طريق تنفيذ المشاريع التحولية، وكذلك تفعيل منظومة تطوير الأعمال بشكل مرن للخدمات العدلية الرقمية والتحول لربط شبكي بتقنيات متقدمة وحديثة لضمان توفر الخدمات للمستفيدين على مدار الساعة، والعمل على بناء منظومة لحكومة ذاتية آية للأعمال التطوير والخدمات السحابية تحقيقاً للشفافية والعدالة الرقمية لكافة المستفيدين من خدمات وزارة العدل.



الجهة
المالكة
للمبادرة

تطوير كفاءات موظفي القطاع العام

اسم المبادرة

وصف المبادرة

الجهة المالكة للمبادرة

تهدف المبادرة إلى وضع السياسات العامة والأدلة الاسترشادية ونمادج تطوير كفاءات الموظفين وإطار عام للجداول بما ينماشى مع احتياجات التعليم والتطوير في الجهات الحكومية، والعمل مع الجهات الحكومية لتطوير برامج خاصة لإعادة تأهيل موظفي القطاع الحكومي وبناء المهارات الأساسية لدى موظفي القطاع العام والمستجدين في القطاع العام من حديثي التخرج.



إنشاء برنامج تحسين تجربة المستفيدن الأفراد من الخدمات الحكومية

اسم المبادرة

وصف المبادرة

الجهة المالكة للمبادرة

تهدف المبادرة إلى دراسة الأدوات والمنهجيات والإطار التشريعى والحكومة المناسبة لإنشاء برنامج لتحسين تجربة المستفيدن الأفراد بشكل متكامل، ويشمل نطاق الخدمات المستهدفة تحسينها الخدمات الحكومية التفاعلية المقدمة للأفراد.



تفعيل منظومة المصالحة

اسم المبادرة

وصف المبادرة

الجهة المالكة للمبادرة

تهدف المبادرة إلى بناء منظومة متكاملة تعمل على نشر ثقافة وممارسة المصالحة والوساطة في المجتمع كبديل مفضل لحل النزاع بين الأطراف سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين، وذلك في مختلف القضايا والنزاعات في جميع مراحل العلاقة، عبر صناعة رؤية تحولية وتشريعات وأنظمة مستدامة، وآليات وإجراءات تنفيذية عبر تشغيل مركز المصالحة - الذي تم إنشاؤه بقرار من مجلس الوزراء سابقاً- لرفع كفاءة وقدرات مؤسسات المنظومة (البشرية والرقمية).



شمل - تنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة



تهدف المبادرة إلى توفير جميع أوجه الدعم لتوفير مراكز لتنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة وذلك لرفع جودة الخدمات، وتوفير حقوق الطفل وحفظ خصوصية الأسرة بالتعاون مع القطاع غير الربحي، مما سيعالج مشكلة تنفيذ هذه الأحكام في مراكز الشرطة، وتوفير ما يتطلبه هذا النوع من الخدمات الاجتماعية والأسرية.



الجهة
المالكة
للمبادرة



رفع تصنيف المملكة عالمياً في مجال المنظومة العدلية



تهدف المبادرة إلى تطوير إجراءات وزارة العدل ولوائحها الداخلية ذات العلاقة المباشرة بالتصنيف العالمي للمملكة ضمن نطاق المنظومة العدلية، سعياً لرفع تصنيف المملكة عالمياً في المؤشرات ذات العلاقة بالمنظومة العدلية، وتستهدف هذه المبادرة الاستثمارات الأجنبية للأفراد والشركات، من خلال تحسين مؤشرات إنفاذ العقود وتسجيل الملكية وتسوية حالات الإفلات، وستعزز هذه المبادرة تحقيق هدف الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين الأجانب على وجه الخصوص من خلال تطوير الخدمات طبقاً للمعايير العالمية بحسب توصيات البنك الدولي.



الجهة
المالكة
للمبادرة



تعزيز حوكمة آليات ومبادئ الشفافية لدى القطاعات الحكومية



تهدف المبادرة إلى زيادة الاستعداد المؤسسي لتطبيق الشفافية في مختلف الأدوار والمهام والمسؤوليات والأهداف للجهات الحكومية المختلفة والجهات التابعة لها.



الجهة
المالكة
للمبادرة



إيجاد بيئة عمل محفزة



تهدف المبادرة إلى خلق بيئة عمل محفزة عبر وضع معايير مميزة تسهم في تحسين وتطوير العمل الحكومي، وذلك من خلال:

- رفع الارتباط الوظيفي للموظفين مما يساهم في رفع نسبة الرضا.
- دراسة الأثر المتوقع من إنشاء دور ضيافة الأطفال في الجهات الحكومية للتأكد من فعالية التطبيق قبل الشروع في الإنشاء.
- تفعيل مركز الاتصال الموحد لخدمة موظفي إدارات الموارد البشرية في القطاع العام لتسهيل وتسريع الوصول إلى المستفيدين وتقديم الخدمات اللازمة.
- تطوير دليل لعمليات وإجراءات خدمة العملاء في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وتقديم خدمات موحدة للمستفيدين من موظفي إدارات الموارد البشرية في القطاع العام.
- تطوير السياسات والمعايير المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية في بيئة العمل، للحد من الحوادث والإصابات في أماكن العمل.
- تطوير وتنفيذ خطة إدارة التغيير في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتشمل قيادة التغييرات الناتجة عن أدوار الوزارة المحدثة وكيفية التعامل مع الجهات الحكومية في تحويلها.



إعادة هيكلة الوظيفة العامة في الخدمة المدنية

تهدف المبادرة إلى تحسين أداء الأجهزة الحكومية والمساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 حيث تعمل المبادرة على التحول من قياس الأداء إلى إدارة الأداء وتطوير التصنيف الوظيفي للخدمة المدنية وتطوير اللوائح (اللائحة التنفيذية للموارد البشرية - لائحة الوظائف التعليمية - لائحة الحقوق والمزايا المالية - لائحة الوظائف الدبلوماسية - لائحة الوظائف الهندسية).



رقمنة الثروة العقارية

تهدف المبادرة إلى رقمنة جميع الوثائق العقارية الورقية من سجلات وضبوط ومعاملات في كافة الجهات العدلية وتحويل إجراءات الثروة العقارية إلى إجراء رقمي إلكتروني خالٍ من المعاملات الورقية، وتهدف المبادرة إلى تحقيق الأمان العقاري في المملكة العربية السعودية، كما تسهم في تسريع إنجاز العمليات العقارية بشكل آمن ودقيق، إضافةً إلى دورها الكبير في تصحيح البيانات العقارية، وتعتبر المبادرة كذلك متطلباً رئيسياً للأعمال التسجيل العيني للعقارات.



نظام إدارة القضايا المتكامل



وصـف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى التحول الشامل لجميع إجراءات منظومة التقاضي وذلك من خلال أتمتة جميع الأعمال الإدارية والمعلوماتية، ابتداءً من مرحلة قيد الدعوى وتسجيلها، مروراً بإجراءات التبليغ، ومن ثم دعم عمليات التقاضي ومتابعة القضايا، وانتهاءً بعمليات التنفيذ، وسيتم من خلال هذه المبادرة تسريع الإجراءات وتحفيض العبء على المحاكم، واختصار الوقت والجهد على القضاة والعاملين من خلال نظام إدارة القضايا الإلكتروني وربطه بجميع الجهات ذات العلاقة لتوفير جميع البيانات المطلوبة في إتمام عمليات التقاضي.



الجهة
المالكة
للمبادرة

إيجاد منظومة إحصائية متكاملة على المستوى الوطني



وصـف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى توفير المؤشرات والبيانات عبر تطوير وبناء القدرات الإحصائية على المستوى الوطني لضمان توفير إحصاءات رسمية من مصادرها تتمتع بالدقة والشمولية والأنوثة، وذلك لرفع جودة البيانات الإحصائية المتاحة عن طريق تعطية نطاق أوسع من البيانات وتحديثها لتلائم استخدامها في الدراسات والبحوث التحليلية.



الجهة
المالكة
للمبادرة

إنشاء مراكز الخدمة العدلية



وصـف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى تطبيق أفضل الممارسات لتحسين تجربة المستفيد وإدارة علاقات العملاء وتطوير منظومة الخدمات والتواصل مع المستفيدين والإجابة على استفساراتهم حول الخدمات العدلية وحالة المعاملات والالتزام بمستوى عالٍ من الأداء فيما يتعلق بالشكوى والتحول المؤسسي في عمل وزارة العدل من خلال تشغيل مركز اتصال موحد وغرف عمليات عدلية لمراقبة الأداء ولمساعدة أصحاب القرار باتخاذ القرارات بناءً على مؤشرات لحظية ودقيقة. كما تساهم هذه المبادرة في دراسة خدمات الوزارة وسبل تطويرها وتعزيز التميز المؤسسي لقياس الرضا ورفع مستوى عن خدمات الوزارة من خلال إنشاء وتشغيل مراكز للخدمات العدلية توفر جميع خدمات الوزارة في مكان واحد وتقدم خدمات خاصة لجميع شرائح المجتمع.



الجهة
المالكة
للمبادرة

البرنامج الوطني للتدريب عن بعد



تهدف المبادرة إلى رفع كفاءة موظفي الخدمة المدنية من خلال تقديم برامج تدريبية إلكترونية ومؤتمرات إلكترونية وإضاءات إثرائية، يتم تنفيذها وإدارتها عبر بيئة إلكترونية متكاملة، وتحقيق الاستثمار الأمثل في الموارد البشرية، ورفع إنتاجية القطاع الحكومي بما يحقق رفع مستوى أداء موظفي الخدمة المدنية باستخدام أنماط تدريب حديثة تعتمد على تكنولوجيا التعليم والتدريب بكفاءة أعلى وتكلفة أقل بالإضافة إلى تدريب جميع موظفي الخدمة المدنية دون التقيد بعوامل الزمان والمكان.



الإسناد والتنظيم الإداري في المحاكم



تهدف المبادرة إلى تطوير الإجراءات الإدارية والتشغيلية وتوحيد إجراءات قيد الدعوى مما سيساهم في تقليل الموعايد وزيادة الإنتاج وتحقيق العدالة الناجزة، مما يؤدي إلى رفع الكفاءة التشغيلية للمحاكم، وتقليل طول وكلفة الأعباء الإدارية على القضاة، وتنمية إجراءات التبليغ وتوحيد إجراءات قيد الدعاوى وتسهيل عملية التقاضي، وتعجيل النظر في القضايا المحالة للمحاكم، وزيادة رضا المستفيدين عن الخدمات العدلية.



تطوير القيادات في الجهات الحكومية



تهدف المبادرة إلى اكتشاف وإعداد وتطوير القيادات الإدارية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وسيتم من خلال المبادرة وضع منهجية لتطوير القيادات الإدارية في الجهات الحكومية وإعداد كيان متخصص في تطويرهم.



25

بناء وتطبيق الإطار الوطني للتدريب

اسم المبادرة

تهدف المبادرة إلى بناء إطار وطني للتدريب، يشمل المعايير والضوابط والآليات والنماذج والإجراءات لتنظيم التدريب الموجه لموظفي القطاع الحكومي من قبل مراكز التدريب بالقطاعين الحكومي والخاص، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، مما سيضمن جودة التدريب المقدم، وبالتالي سيسهم في رفع كفاءة رأس المال البشري الحكومي. ويشمل نطاق المبادرة وضع إطار وطني للتدريب وأالية تطبيقه مع وثيقة لتنظيم المركز إدارياً، وإنشاء بوابة إلكترونية لأنتمة الإجراءات وخدمة أصحاب العلاقة بكفاءة وفاعلية، وختاماً باعتماد الإطار والبدء بتطبيقه.



الجهة المالكة للمبادرة

وصف المبادرة

26

تطوير منظومة التشريعات العدلية وأدواتها

اسم المبادرة

تهدف المبادرة إلى تطوير البيئة التشريعية للمنظومة العدلية وفق أفضل الممارسات بما يدعم التحول الوطني وتحقيق رؤية المملكة 2030، وصولاً إلى تحقيق العدالة الناجزة والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وذلك عن طريق:

1. تطوير أدوات وحكومة صناعة التشريعات وفق أفضل الممارسات، وبناء نموذج عمل ومنهجية مؤسسية، وأدوات فعالة، بما يرفع قدرة الوزارة وكفاءتها في صناعة تشريعات عدلية ذات جودة عالية على المستوىين القصير والبعيد.
2. تطوير البيئة التشريعية للمنظومة العدلية بمراجعة التشريعات القائمة في القضاء والتنفيذ والتوفيق والخدمات العدلية من خلال الأدوات والمنهجيات المطورة.



الجهة المالكة للمبادرة

وصف المبادرة

27

المبادرة التشريعية لتطوير المكونات الأساسية لضمان جاهزية الجهات الحكومية للاستجابة الفعالة للمستفيدين

اسم المبادرة

تهدف المبادرة إلى توفير القوانين والأنظمة والسياسات والمعايير والإرشادات والاستراتيجية التقنية للتنفيذ وبناء القدرات والبنية التحتية لتمكين الجهات الحكومية من تحسين استجابتها للمستفيدين، وسوف تطور هذه المبادرة مقومات الجاهزية والتي من شأنها تمكين الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية لرفع استجابتها لملحوظات عملائها.



الجهة المالكة للمبادرة

وصف المبادرة

الجهة المالكة للمبادرة

مبادرة جديدة

توفير الدعم للجهات الحكومية لتحسين استجابتها للمستفيدين



تهدف المبادرة إلى توفير التقنيات والقنوات الحديثة المعنية بالرد على ملاحظات المستفيدين، وكذلك توفير أنظمة تدعم تحسين أداء الجهات الحكومية إلى جانب تقديم المساعدة والإشراف على الجهات الحكومية في تنفيذ واستخدام الممكّنات المطورة.



الجهة المالكة للمبادرة

رفع وعي المستفيدين بمبادئ وممارسات الشفافية في القطاعات الحكومية



تهدف المبادرة إلى رفع وعي المستفيدين بمبادئ وممارسات ومعايير الشفافية في القطاعات الحكومية في المملكة العربية السعودية وإبراز جهود رؤية المملكة 2030 في تحقيق التميز في الأداء الحكومي وتسلیط الضوء على التشريعات المستحدثة لتعزيز الشفافية في القطاعات الحكومية الراشدة لزيادة الرضا والثقة في الخدمات الحكومية.



الجهة المالكة للمبادرة

إعداد نظام وإطار للشفافية ونظام تداول المعلومات



تهدف المبادرة إلى إعداد التشريعات الالزمة لتعزيز الشفافية في الجهات الحكومية من خلال إعداد إطار يوضح المعايير والآلية ويعمل كدليل استرشادي للجهات الحكومية لتعزيز الشفافية.



الجهة المالكة للمبادرة

مبادرة جديدة

31

الخدمات العدلية لذوي الإعاقة

اسم المبادرة

وصف المبادرة

الجهة المالكة للمبادرة



تهدف المبادرة إلى الوصول إلى شريحة المستفيدين من فئة ذوي الإعاقة لخدمتهم وتوجيههم والإجابة عن استفساراتهم وتجهيز المرافق العدلية لاستقبالهم مع إتاحة التواصل المباشر مع مقدمي الخدمة عبر استخدام التطبيق وإعادة تصميم المرافق العدلية لتتناسب خدمتهم خلال رحلتهم الكاملة سواءً إلكترونياً أم في المرافق العدلية.

32

تأسيس كيان المصالحة المستقل ونمذجة أعمال المصالحة

اسم المبادرة

وصف المبادرة

الجهة المالكة للمبادرة



تهدف المبادرة إلى إنشاء كيان مستقل لتكون المظلة الموحدة الشاملة للمصالحة والتسوية الودية داخل المملكة من خلال السياسات العامة والإجراءات وتنظيم الأعمال في الجوانب القانونية والإدارية والتشغيلية، بالإضافة إلى تطوير وتنفيذ الخطط الاستراتيجية لمكونات أعمال المصالحة في تقديم الخدمات للمستفيدين بالشكل المطلوب، كما تمحور المبادرة حول العمل على نمذجة أعمال ووثائق الصلح بشكل موحد متكملاً مع منصة تراضي ومرتبط بنظام التنفيذ لتطوير واستدامة المصالحة في المملكة ورفع مستوى العدالة الوقائية ومستوى كفاءة حل النزاعات في مختلف المجالات الشخصية والجزائية والتجارية والحقوقية والعمالية والعقارية وغيرها، مع تنمية خبرات كوادر المصالحة وتعزيز التعاون مع الخبراء والجهات ذات العلاقة بتمكينهم من ممارسة أعمال الصلح وإدارة منح التراخيص ضمن الإطار القانوني والإشراف عليهم بما يحقق التكاملية والشراكة المستدامة ورفع جودة الخدمات العدلية.

33

تحقيق الجودة القضائية

اسم المبادرة

وصف المبادرة

الجهة المالكة للمبادرة



تهدف المبادرة إلى تفعيل جودة العدالة القضائية بما يشمل الدعم اللازم للأعمال الموضوعية وتوافق الأحكام مع التشريعات والتنظيمات المستحدثة، مما يساهم في رفع جودة الأحكام واستقرارها وتوفير ممكنت التوقع بالأحكام الصادرة وتفعيل استكمال أركان الحكم من تسبب ودفعه خلافه مما يعكس ثقة المستفيدين في قيم العدالة وإنصاف ومح토ى الأحكام الصادرة من مسوغات ومبنيات وموافقات لمتطلبات الدعوى.

مبادرة جديدة

34

تحقيق الجودة في التمهير العدلي



اسـم
المبادرة

تهدف المبادرة إلى تعزيز دور مركز التدريب العدلي في صناعة بيئة عدلية متميزة بالكفاءات المؤهلة والقادرة على تحقيق نقلة نوعية في المنظومة العدلية ب مختلف مؤسساتها وفثأتها، مثل: (النيابة العامة، القضاء العام، القضاء الإداري، المحامين، المصلحين، المؤثقين، مقدمي خدمات التنفيذ، أعيان القضاة، وغيرهم) من خلال بناء وتطوير المحتوى المعرفي الذي يناسب كل فئة وجهة داخل هذه المنظومة، وغرس المعارف والمفاهيم عبر الدورات والندوات والملتقيات وتبادل الخبرات في المؤتمرات المحلية والدولية التي تسهم في تحقيق العدالة الناجزة وحل النزاعات وتطبيق العدالة الوقائية بكفاءة أكبر، وتقديم الإسناد المعرفي المباشر المبني على التحليل الرقمي للأداء الممارسين العدليين والمتواائم مع التغيرات التنظيمية والتشريعية في المملكة، وبما يسهم في تحقيق الثقة في مخرجات المركز.



الجهة
المالكة
للمبادرة

35

تطوير التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في المنظومة العدلية



اسـم
المبادرة

تهدف المبادرة إلى تطوير وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة وسلسلة القيمة في المنظومة العدلية، لزيادة مرونة الأعمال ودعم الاحتياج المت pari لتطوير الأعمال والخدمات في الوزارة لتحقيق أهداف التحول الرقمي ومستهدفات رؤية المملكة 2030، مما يساهم في رفع رضا المستفيدين عن الخدمات العدلية وينعكس على تقليل المدة الزمنية لإجراءات التقاضي وتحقيق قيم العدالة من حيث جودة الأحكام الصادرة وسرعة الإجراءات.



الجهة
المالكة
للمبادرة

36

تطوير السياسات العدلية بما يتواافق مع قيم العدالة والشفافية



اسـم
المبادرة

تهدف المبادرة إلى تطوير وبناء سياسات عامة واضحة تترجم قيم العدالة والشفافية في كل من القضاء والتنفيذ والتوثيق وبذل تسوية المنازعات والخدمات العدلية، وقياس الفجوة بين الأدوات التشريعية والإجرائية والتقنية والسياسات المعتمدة، وتقديم خيارات للسياسات العامة والتوصيات المقترنة لسد هذه الفجوات بما يعزز قيم العدالة والشفافية فيها، وذلك وفق أفضل الممارسات في مراجعات السياسة العامة، ورفع الممكبات اللازمة لتطوير السياسات العامة ومنهجيتها وأدواتها داخل الوزارة بشكل مستدام.



الجهة
المالكة
للمبادرة

مبادرة جديدة

تطوير منظومة التهيئة القانونية للدعوى

اسم
المبادرة



تهدف المبادرة إلى تطوير خدمات الهيئة للدعوى بإجراءات قانونية مقننة ومؤسسة تساهمن في تعزيز دور الأدلة الداعمة للمحاكم بما يشمل إنشاء وحدات متخصصة تدعم خدمات إدارة التبليغ وتحضير أطراف الدعوى والخبرة وتلخيص الواقع والأحكام وبناء خطط الدعوى واعتمادها والعمل على إصدار إجراءات تشريعية تساهمن في تحسين تجربة المستفيد خلال فترة التقاضي والترافق بمؤشرات محددة.



الجهة
المالكة
للمبادرة

تعزيز الحماية التوثيقية للمرأة والأسرة

اسم
المبادرة



تهدف المبادرة إلى تطوير و توفير خدمات الحالات الاجتماعية التوثيقية لأفراد المجتمع وضبط هندسة الإجراءات ليتم تقديمها بشكل متكامل، لضمان سهولة وسرعة الوصول لتنفيذ العمليات التوثيقية حفظاً لحقوق المرأة والطفل وتطبيقاً للعدالة للفئة المستهدفة ولرفع نسبة الوعي بحقوقهم من خلال تطوير وتنظيم العمليات الإجرائية بناء على نظام التوثيق المعتمد.



الجهة
المالكة
للمبادرة

تعزيز الالتزام بحقوق الإنسان

اسم
المبادرة



تهدف المبادرة إلى تعزيز التزام الجهات العدلية بحقوق الإنسان التي كفلتها الشريعة ونصت عليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية؛ بما يضمن تحقيق قيم العدالة والشفافية المرتبطة بحقوق الإنسان، وذلك من خلال تحرير مفهوم حقوق الإنسان وما يشتمل عليه من مبادئ وتطبيقات، وبناء آلية مؤسسية ونظام تقني لرصد التجاوزات واقتراح معالجتها، ورفع كفاءة العاملين في إدارة حقوق الإنسان في وزارة العدل والعاملين في الوزارة ككل بما يعزز الالتزام بهذه الحقوق، واقتراح الحلول التشريعية والتقنية والإجرائية لتعزيز الالتزام بها.



الجهة
المالكة
للمبادرة

تطوير الممكنا^ت العدلية المعرفية



وصـف
المبـادرة

تهدف المبادرة إلى تعزيز قيم العدالة والارتقاء بجودة الخدمات عبر تطوير خدمات رقمية تهتم بالمعارف العدلية وتخدم منسوبي الوزارة والمحامين والباحثين والطلبة والخصوم والجهات الدولية، كما تخدم المواطنين كمراجع ميسر للتشريعات والمعلومات المعرفية العدلية وتكون المصدر الموحد لكافة الدوائر القضائية، والمرجع للمنظمات والمستثمرين الأجانب للاطلاع على الأنظمة واللوائح والقوانين والآحكام بلغات متعددة، وتساهم المبادرة في تفعيل الوصول السريع للمعرفة العدلية، وإتاحة خدمات باستخدام التقنيات الحديثة، وترجمة ونشر الأنظمة واللوائح والآحكام والقرارات المعرفية العدلية المحلية والعالمية، وتنمية المعارف العدلية من خلال البرامج والدراسات.



الجهـة
المـالـكـة
للمـبـادـرـة

تعزيز الالتزام بالأطر القانونية المدققة لقيم العدالة



وصـف
المبـادرة

تهدف المبادرة إلى رفع مستوى التزام مبادرات وعمليات القطاع العدلي بالأطر القانونية من الأنظمة واللوائح والتعليمات، بما يعزز قيم العدالة والشفافية وسيادة القانون التي تمثلها هذه الأطر، وأن تكون آلية تعزيز الالتزام المطورة نموذجاً يستنسخ في مختلف القطاعات الحكومية، وذلك من خلال: بناء الأدوات اللازمة لتحقيق رقابة التزام ودعم قانوني احترافيين وفق أفضل الممارسات العالمية، ورفع كفاءة العاملين عليها وفق التوجيهات الكريمة، وبناء مؤشرات ومقاييس أداء لقياس الالتزام القانوني وربطه بمستهدفات محددة لقيم العدالة والشفافية؛ بما يؤدي إلى ضمان التزام المبادرات والخدمات المقدمة للمواطنين بالعدالة والشفافية وفق ما تحدده الأطر القانونية، والذي سينعكس على رفع رضا المستفيد، وتحسين الكفاءة التشغيلية، ورفع مستوى الشعور بقيمة العدالة لدى المتعاملين مع الخدمات العدلية.



الجهـة
المـالـكـة
للمـبـادـرـة

مبادرة جديدة

تفعيل منظومة العدالة الوقائية

اسم
المبادرة



وصف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى تعميق مؤسسة العدالة في المملكة، عبر التوسيع في تطبيق "العدالة الوقائية" لإنجاح العدالة القضائية والتنفيذية والتوثيقية، وإنجاح المنظومة العدلية، وذلك من خلال تطبيق آليات وإجراءات العدالة الوقائية والتي تحول دون النزاعات، حيث أنها لا تخنق بالفصل في المنازعات، وإنما تمند إلى ما بعد ذلك وقبله بإعطاء الحقوق وعدم الإنكار والجحود وقوتها القانونية وحيثيتها التنفيذية، من خلال وضع القواعد والتشريعات التي بدورها تحمي وتعزز من قيم العدالة والشفافية والحد من النزاعات، انتهاءً إلى منع التعاقدات والمعاملات والإجراءات الموثوقة وقد تصل لصفة التنفيذية دون الحاجة إلى اللجوء إلى القضاء.



الجهة
المالكة
للمبادرة

تفعيل منظومة إدارة البيانات العدلية

اسم
المبادرة



وصف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى تفعيل منظومة إدارة البيانات العدلية، من خلال تطوير استراتيجية وحكومة البيانات العدلية وتطوير أنظمة وأدوات مراقبة ومعالجة وتحليل البيانات التي تساههم في رفع مستوى الشفافية والاستفادة القصوى من البيانات العدلية للمسفيد سواء داخل المرافق العدلية أو في رحلته الإلكترونية، وتقديم تحليلات للحصول على معرفة نقاط القوة والضعف والقصور في الخدمات العدلية والتقنية أو في المرافق العدلية، وبناء نماذج تنبئية وتحليلات وصفية ونوعية بناءً على الرحلة العدلية المراد قياسها وتصنيفها للحصول على نتائج واتجاهات ومقاييس تؤدي إلى معلومات من شأنها أن تساعد على التنبؤ ودعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية بصورة أكثر فعالية وتزيد من كفاءة الأعمال والأنظمة العدلية.



الجهة
المالكة
للمبادرة

مبادرة جديدة

تنمية الخبرات القانونية وتطوير التعاون العدلي الدولي

اسم المبادرة



وصف المبادرة



تهدف المبادرة إلى تعظيم قدرات الكادر العدلي بتمثيل المملكة في المنصات الدولية من خلال تنمية الخبرات القانونية والمحترفة في المجال العدلي والقضائي برفع كفاءة وفاعلية الكادر التشغيلي وتعزيز المهارات والخبرات القضائية عن طريق استقطاب الخبرات، والتأهيل المنتهي بالاستقطاب والتطوير على رأس العمل وتحسين المنظومة العدلية وتبادل الخبرات والاطلاع على المبادرات التطويرية والمستجدات بمجال الابتكار العدلي بمختلف المستويات الاستراتيجية والتشغيلية والرقمية والمهن المرتبطة بها، مما يسهم في تعظيم الأثر والقدرات الفنية والعلمية التي من شأنها إبراز قيم العدالة والشفافية في المجتمع.



الجهة المالكة للمبادرة

منظومة خدمات السجناء

اسم المبادرة



وصف المبادرة



تهدف المبادرة إلى تطوير الخدمات العدلية المقدمة للسجناء (التقنية والبشرية والإجرائية)، عبر توفير نموذج تشغيلي يتيح للسجنين الحصول على الخدمات العدلية القضائية والتوثيقية وخدمات التنفيذ بيسر وسهولة، من خلال منظومة توفر الحلول الإلكترونية والقواعد العدلية اللازمة للتواجد في السجون بشكل دائم، لتمكين السجناء والموقوفين من الحصول على الخدمات العدلية الالزمة لتيسير أمورهم وتسريع الإجراءات لحفظ حقوقهم منذ لحظة توقيفهم إلى نفاذ الحكم، مما يسهل للسجنين الحصول على الخدمات العدلية قبل الجلسات القضائية وبعدها، وبعد إصدار الأحكام، وتحسين الحلول التكاملية مع القطاعات الأخرى لتقديم آلية تسهل من إجراءات الإفراج من خلال قواعد ومعايير موضوعية ومعتمدة.



الجهة المالكة للمبادرة

مبادرة جديدة







البعد الثاني
ضمان استدامة الموارد الحيوية

البعد الثاني:

ضمان استدامة الموارد الحيوية

يستهدف البعد حماية البيئة من الأخطار الطبيعية، كالتصحر والزحف الرملي، من خلال تنمية الغطاء النباتي والمحافظة عليه، وتعزيز الوقاية من الآفات الحشرية، كما يستهدف أيضاً تهيئة المناطق الطبيعية من خلال إنشاء المناطق محمية، والشراكة مع القطاع الخاص لصيانة المناطق الطبيعية وتأهيلها، كما يعمل البعد على تعزيز القدرات الوطنية للتنبؤ بالمخاطر الطبيعية والتقليل من خسائرها، بالإضافة إلى تنمية الموارد الحيوية في المملكة وضمان الاستدامة منها، حيث يتم التركيز على تحقيق الأمان الغذائي والدوائي من خلال تنمية المصادر التنموية، وتنمية الموارد المائية من خلال تعزيز مصادر المياه الجوفية والسطحية والمحللة ورفع درجة الاستفادة من المياه المعالجة من الصرف الصحي والحرص على زيادة كفاءة وإنتاجية شبكة المياه من خلال تطوير نظم فعالة لتوزيع المياه وتقليل الفاقد منها.



الجهات المشاركة



المركز الوطني
لتنمية الغطاء النباتي
National Center for Vegetation Cover
المملكة العربية السعودية



الهيئة العامة للطعام والدواء
Saudi Food & Drug Authority



المؤسسة العامة لحلية المياه المالحة
Saline Water Conversion Corporation (SWCC)



وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment, Water & Agriculture
Kingdom of Saudi Arabia

المركز الوطني لإدارة النفايات
National Center for Waste Management
المملكة العربية السعودية



المركز الوطني
لتنمية الحياة الفطرية
National Center for Wildlife
المملكة العربية السعودية



المؤسسة العامة للحبوب
Saudi Grains Organization (SGO)
المملكة العربية السعودية



المركز الوطني للأرصاد
National Center for Meteorology
المملكة العربية السعودية



المركز الوطني
لترقية على الانزماط البيئي
National Center for Environmental Compliance
المملكة العربية السعودية



الأهداف الاستراتيجية



2.4.1
الحد من التلوث بمختلف أنواعه



2.4.2
حماية البيئة من الأخطار الطبيعية (مثل التصحر)



2.4.3
حماية وتهيئة المناطق الطبيعية



5.4.1
ضمان تحقيق الأمن التنموي وال الغذائي



5.4.2
ضمان الاستفادة المستدامة من الموارد المائية



أبرز مؤشرات البعد



المؤشر	الهدف الاستراتيجي	خط الأساس*	مستهدف 2025
نسبة استهلاك المياه ذات المصادر المتتجددة في القطاع الزراعي	ضمان استفادة مستدامة من الموارد المائية	%9.49 2018	%22.34
عدد التراخيص المصدرة للتجار بالأحياء الفطرية ومنتجاتها	حماية وتهيئة المناطق الطبيعية	2,035 ترخيصاً 2018	20,000 ترخيص
الدرجة المحققة للمملكة في مؤشر الأداء البيئي (EPI)	الحد من التلوث بمخلفات أنواعه	نقطة 44 2020	نقطة 47.3 مستهدف 2024
نسبة المنشآت الصناعية المرخصة بيئياً		%42 2019	%89
مساحة الغطاء النباتي الطبيعي المعاد تأهيله	حماية البيئة من الأخطار الطبيعية	22,668 هكتار 2015	86,982 هكتار
نسبة دقة التوقع والإنذار المبكر للأخطار الجوية (العواصف الرملية والسيول) قبل 3 أيام		%60 2017	%80
نسبة مساحة المناطق المحمية والمسجلة من إجمالي مساحة المملكة		%4.33 2016	%18.84

* تمثل قيمة خط الأساس أول قراءة للمؤشر منذ بدء العمل عليه من خلال برنامج التحول الوطني.

أبرز مؤشرات البعد



المؤشر الهدف الاستراتيجي خط الأساس* مستهدف 2025

		المؤشر
	المؤشر	خط الأساس*
%95.4	ضمان تحقيق الأمن التنموي والغذائي	%90.83 2015
%23.1	نسبة الأدوية الأساسية المتوفرة في السوق المحلي	%33.1 2018
%25	نسبة الفقد والهدر من الأغذية	
523.19 مليون م³/سنة	نسبة إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة	%13.55 2015
107 مليون م³/سنة 2019	كمية إعادة استخدام المياه المعالجة في القطاع الزراعي	
%67	نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي للسكان	%56.65 2019
4.32 يوماً	مدة الخزن الاستراتيجي لمياه الاستخدام الحضري	1.35 يوماً 2018
22 ساعة/يوم	معدل استمرارية الإمداد للمياه الحضرية	14 ساعة/يوم 2017

* تمثل قيمة خط الأساس أول قراءة للمؤشر منذ بدء العمل عليه من خلال برنامج التحول الوطني.

أبرز مبادرات البعد



1

زيادة المحتوى الرقمي لتحسين خدمات العملاء



وصـف
المبـادـرة

تهدف المبادرة إلى الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للعملاء في قطاعي المياه والصرف الصحي وتحسين وتطوير البنية التحتية الرقمية التي تشمل الشبكات الإلكترونية والتطبيقات ذات العلاقة بخدمات العملاء، من خلال تنفيذ منظومة من المشاريع كبناء مراكز بيانات العملاء وإنشاء أنظمة الفوترة في جميع مناطق المملكة، مما يمكنهم من تتبع جميع الطلبات والشكاوى والاستهلاك الإلكتروني دون الحاجة لزيارة مراكز خدمة العملاء، كما يتم العمل على تطبيق تجاري للذكاء الاصطناعي في بعض محطات المعالجة.



الجهـة
المـالـكـة
لـلـمـبـادـرـة

2

بناء قدرات المحتوى المحلي



وصـف
المبـادـرة

تهدف المبادرة إلى تعزيز ريادة المملكة في مجال صناعة تحلية مياه البحر لتمكين وتطوير قدرات بشرية واعدة وتنفيذ أبحاث وأبتكارات متميزة وتوسيع الخبرة والمعرفة في صناعة التحلية وعقد الاتفاقيات مع الشركات والهيئات الوطنية، بالإضافة إلى تطوير بوابة إلكترونية تعنى بحفظ الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة في جميع جوانب تحلية المياه المالحة الرأسمالية التشغيلية والاستشارية.



الجهـة
المـالـكـة
لـلـمـبـادـرـة

3

زيادة الكفاءة والأداء



وصـف
المبـادـرة

تهدف المبادرة إلى تنفيذ منظومة من البرامج الاستراتيجية لتطوير وتمكين قدرات المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة وتحسين مستوى التحكم والمراقبة بمشاركة لتنمية الاحتياج المائي بكفاءة وفاعلية ورفع الكفاءة التشغيلية والرأسمالية للمؤسسة عن طريق عدة مبادرات تعنى بزيادة التميز المؤسسي ورفع فاعلية الأداء داخلها.



الجهـة
المـالـكـة
لـلـمـبـادـرـة

مشاركة القطاع الخاص في قطاع التوزيع



تهدف المبادرة إلى تعظيم الفائدة من مشاركة القطاع الخاص عن طريق خصخصة محطات معالجة مياه الصرف الصحي المستهدفة القائمة والجديدة وتحسين الجوانب الفنية والتشغيلية والبيئية للارتفاع بجودة الحياة في المدن السعودية، وزيادة نسبة تغطية خدمات المياه والصرف الصحي من خلال طرح عقود الإدارية للتشغيل والصيانة.



الجهة المالكة للمبادرة

وصيف المبادرة

تطوير الإدارة المتكاملة للآفات والأمراض النباتية



تهدف المبادرة إلى وضع السياسات والتنظيمات الأساسية وخطوة العمل، وتطوير النظم والرقابة والإشراف وتحسين أنظمة الرقابة على مدخلات المكافحة المتكاملة للآفات والأمراض ومراقبة الآفات عن طريق تطوير وتأهيل مختبرات فحص وتشخيص الآفات والأمراض النباتية وتأهيل مختبر مرجعي لأمراض وصحة النبات مع إيجاد فرص الدعم المختلف للمستفيدين وتوفير المعلومات والمدخلات الضرورية لزيادة جودة المنتج، كما تهدف المبادرة إلى الحفاظ على معدلات الإنتاج النباتي المناسب لكي تسهم في تطوير الإدارة المتكاملة لصحة النباتية للسيطرة على الآفات والأمراض الزراعية والنباتات الغازية والمستوطنة وحماية الإنتاج الزراعي.



الجهة المالكة للمبادرة

وصيف المبادرة

زيادة السعة لخزن المياه الاستراتيجي



تهدف المبادرة إلى ضمان الأمان المائي ومواجهة نقص الإمدادات للظروف الطارئة مثل: انقطاع المياه بحدوث عطل في المصدر (سواء نظام نقل أو محطات وغيرها) بإنشاء خزانات استراتيجية في المدن التي لا تمتلك مياه جوفية وليس فيها خزن.



الجهة المالكة للمبادرة

وصيف المبادرة



رفع مستوى الوعي باستهلاك المياه



وصـف
المبـادرة

تهدف المبادرة إلى رفع مستوى وعي المجتمع بتنفيذ حزمة من النشاطات وسن قوانين قياسية لجميع الأدوات الصحية والأجهزة المستهلكة للمياه ووضع اللوائح مع الجهات الحكومية ذات العلاقة وتشجيع الأنشطة المتعلقة بالترشيد والمحافظة على المياه لتقليل معدل استهلاك الفرد اليومي للمياه مما يضمن رفع كفاءة الاستهلاك الحضري للمياه والحفاظ على الموارد المائية، كما تشمل المبادرة العمل على برنامج (قطراتي) وهو برنامج تحفيزي لعملاء شركة المياه يدعم ترشيد استهلاك المياه، ونشر وتركيب الأدوات الصحية المرشدة بين المستفيدين.



الجهـة
المـالـكـة
لـلـمـبـادـرـة

تطوير وتطبيق الممارسات الزراعية السليمة



وصـف
المبـادرة

تهدف المبادرة إلى تطوير الممارسات الزراعية من خلال تقديم الدعم الفني للمزارعين والعاملين في هذا المجال بطرق عدّة منها التدريب الداخلي والخارجي وإرسال خبراء متخصصين في سلامة المنتجات الزراعية والممارسات الزراعية الجيدة لكل منطقة وتوفير الدعم في مدخلات إنتاج الزراعة العضوية، بالإضافة إلى حملات إرشادية وتوعوية وورش عمل عن الممارسات الزراعية الجيدة ومحدودها الإيجابي على صحة الإنسان والبيئة.



الجهـة
المـالـكـة
لـلـمـبـادـرـة

رفع كفاءة عمليات وأليات الاعتماد والترخيص البيئي



وصـف
المبـادـرـة

تهدف المبادرة إلى تطوير نظام إلكتروني من خلال هيكلة عمليات تنظيم آليات الاعتماد للشركات العاملة في مجال تقديم الخدمات البيئية بالمملكة.



الجهـة
المـالـكـة
لـلـمـبـادـرـة

10

برنامج وطني لمراقبة التلوث السمعي والضوئي في المدن الكبرى



الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى دراسة نظام متكامل لمراقبة التلوث السمعي والضوئي، بهدف تخفيف مستوياته والحد من الآثار المترتبة عليه، وتحقيق بيئة آمنة وصحية، وذلك على مستوى المدن الرئيسية في المملكة، من خلال تحديد مدى مطابقتها للمقاييس والقواعد البيئية، وإنشاء شبكة رصد تجريبية مؤقتة لتغذية نظام الربط المعلوماتي بالبيانات، في مدينة رئيسية أو أكثر، يقوم بمراقبة مصادر التلوث السمعي والضوئي، وتحديدتها وتحليلها.



تحسين الإنتاج الحيواني المستدام



الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى إنشاء مركز ي العمل على انتخاب أفضل السلالات المحلية للثروة الحيوانية وتطويرها وإجراء التحسين الوراثي عليها وحفظها في بنك الأصول.



11

سقيا البدية



الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى حفر الآبار لتلبية احتياجات مياه الشرب للمناطق الحدودية والمناطق النائية بإقامة آبار وخزانات ومضخات وأشیاب وصيانتها وتشغيلها.



VISION 2030
لأفضل
الوطني
التحول
المملكة
ال KINGDOM OF SAUDI ARABIA

44

12

تطوير أنظمة النماذج العددية لتحسين دقة التوقعات للظواهر الجوية والأخطار الطبيعية



وصف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى تطوير القدرات التحليلية للمركز الوطني للأرصاد لرفع دقة توقعات حالة الطقس لمدة 3 أيام من 60% إلى 90%， بالإضافة إلى زيادة فترة صلاحية التوقعات من 3 أيام إلى 10 أيام بدقة 80%， من خلال تطوير ثلاثة نماذج عددية ونظام للتنبؤ الذي تقوم بتحليل البيانات الواردة من محطات الرصد المتوفرة للهيئة والموزعة في مختلف أنحاء المملكة وتقوم بتحليلها ومعالجتها لخروج بتوقعات الطقس قصيرة المدى بالإضافة إلى التوقعات المناخية طويلة المدى وتحذيرات حالات الطقس الشديدة.



الجهة
المالكة
للمبادرة

تأهيل وتطوير المنتزهات الوطنية



وصف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى تأهيل وتطوير المنتزهات الوطنية وإدارتها بشكل مستدام عن طريق تعزيز السياحة البيئية من خلال الخدمات المقدمة في الموقع ورفع عدد الزوار ومستوى الرضا على الخدمات.



الجهة
المالكة
للمبادرة

توفير خدمات الصرف الصحي



وصف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى التوسيع في خدمات الصرف الصحي وزيادة التغطية لرفع الضرر البيئي ومواكبة النمو العمراني من خلال تنفيذ مشاريع إنشاء شبكات خطوط وتوصيلات صرف صحي وإنشاء توسيعة محطات الصرف الصحي.



الجهة
المالكة
للمبادرة

زيادة التغطية الجغرافية لمحطات الرصد (السطحية والأجواء العليا) والاستشعار عن بعد

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى زيادة التغطية الجغرافية للمملكة من 32% إلى 70% من خلال زيادة عدد محطات القياس والمراقبة للأجواء السطحية والعليا وتطوير التوسيع في شبكة الاستشعار عن بعد وذلك باستخدام رادارات مراقبة الطقس والمحطات البحرية العالمية ومحطات رصد طبقات الجو العليا بهدف جمع بيانات شاملة عن الأخطار والظواهر الطبيعية وقياس الهطول المطري ومراقبة الأودية من السيول مما يعزز القدرة على التنبيه المبكر لهذه الأخطار والظواهر الطبيعية والاستجابة لها، ويقلل من الآثار المترتبة عليها والتهديدات الناجمة عنها.

المركز الوطني للأرصاد
National Center for Meteorology
0119200000



برنامج الاستقصاء والسيطرة على الأمراض الحيوانية

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى المراقبة المستمرة والملحوظة الدقيقة للتوزُّع وانتشار الأمراض والعوامل المتعلقة بها للوصول لأفضل الوسائل والتدابير اللازمة لمكافحة الفعالة والإذار المبكر من خلال تأسيس شبكة متكاملة تربط مراكز الترصد للأمراض في الإدارات والمحافظات مع المركز الرئيسي للترصد في الرياض بالاستخدام الأمثل للكفاءات واستخدام التقنية الحديثة.

وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment, Water & Agriculture
www.mena.gov.sa

إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى التوسيع في إعادة استخدام المياه المعالجة للمحافظة على الموارد المائية عن طريق تنفيذ مشاريع إعادة تأهيل وإنشاء وتوسيعة محطات الصرف الصحي، وتنفيذ شبكات خطوط وتوقيتات وضخ من محطات المعالجة إلى المواقع المستفيدة في القطاع الزراعي والصناعي، بالإضافة إلى خزانات وأشياب

وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment, Water & Agriculture
www.mena.gov.sa

برنامج التدوير
الوطني

رؤية 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

تعزيز مصادر المياه السطحية من السدود وحصاد مياه الأمطار

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى زيادة مصادر المياه السطحية عن طريق حصاد مياه الأمطار والسيول بإنشاء سدود للمساهمة في توفير المياه وتغذية الطبقات الجوفية ودعم مصادر المياه، إضافة إلى درء مخاطر السيول عن المدن والتجمعات السكنية وتوفير مياه الشرب للمستهلكين والاستفادة القصوى من مياه الأمطار للاستخدامات التنموية المختلفة، البلدية والصناعية والزراعية، وتغذية الطبقات الجوفية لتعزيز مصادر المياه والحد من الكوارث والفيضانات.



تطوير نظام الإنذار المبكر وحالات الطوارئ وإدارة الخزن الاستراتيجي للأغذية

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى تطوير الآليات المناسبة، بعد دراسة الوضع الحالي لمخزونات السلع وموقع الخزن الاستراتيجية، وإنشاء وتطوير البنية التحتية للخزن الاستراتيجي للأغذية، والإطار الإداري لاستراتيجية الأمن الغذائي، ووضع نظام الإنذار المبكر مع تحديد المخزون الاستراتيجي لجميع السلع الأساسية.



تعزيز الأبحاث التطبيقية الزراعية

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى تعزيز الأبحاث الزراعية التطبيقية وتعزيز زيادة الإنتاجية وفقاً للأسس العلمية التطبيقية والاستفادة من نتائج البحوث في تطوير النماذج الإرشادية في المجال الزراعي ومجال الاستزراع المائي (المياه المالحة).



22

تطوير بوابة وطنية لقطاع النخيل والتمور



تهدف المبادرة إلى إنشاء سوق افتراضي للمنتجين والمصدرين السعوديين للتعرف بالتمور السعودية وتسهيل بيعها داخل المملكة وخارجها.



الجهة
المالكة
للمبادرة

23

تطوير منظومة الاتجار بالكائنات الفطرية ومنتجاتها وإدارتها المتكاملة



تهدف المبادرة إلى تطوير منظومة الاتجار بالكائنات الفطرية ومنتجاتها ابتداءً من التراخيص حتى الرقابة والتفتيش وانتهاءً بمرانكز الإيواء، وذلك من خلال: تطوير نظام الاتجار، وأتمتة إجراءات إصدار التراخيص، وزيادة الرقابة عبر إنشاء مكاتب في المنافذ والأسواق.



الجهة
المالكة
للمبادرة

24

زيادة الاستفادة من مياه السدود للأغراض الزراعية



تهدف المبادرة إلى إنشاء قنوات من مياه السدود، لتعزيز الاستفادة من مصادر المياه المتتجددة للأغراض الزراعية، والحفاظ على المياه من المصادر غير المتتجددة.



الجهة
المالكة
للمبادرة

48



برنامج التحول
الوطني

25

إعادة تأهيل البئر الملوثة



تهدف المبادرة إلى تطوير برنامج متكامل يشتمل على دراسات لتحديد الحل الأمثل لتأهيل البئر الملوثة، يتضمن الخروج بمخططات و تصاميم و جداول تكاليف وكميات ودراسات شروط جاهزة للتنفيذ من قبل الجهة المسؤولة بالإضافة إلى تطوير آلية لمتابعة أعمال تنفيذ إعادة التأهيل مع الجهات ذات العلاقة، لضمان استخدام المقاييس والضوابط البيئية لإعادة تأهيل البئر الملوثة وفقاً لأحكام النظام العام للبيئة والاتفاقيات الدولية.



26

الحد من الفاقد والهدر من الغذاء قائم على المعايير العالمية والممارسات الجيدة

تهدف المبادرة إلى تشجيع القيام بدراسة لتقدير كمية الفاقد والهدر من الغذاء، وتطوير تقنيات الحصاد والبنية التحتية الداعمة لإنتاج الغذاء، كالطرق والمبادرات ووسائل النقل، وتشجيع إعادة تطوير هندسة تصنيع الغذاء وتغليفه بما يزيد من فعالية الحفاظ عليه من التلف، بالإضافة إلى تشجيع التنوع في الأغذية، واستخدام الموارد الطبيعية الزراعية بكفاءة، والتوعية بالأمراض الناتجة عن الهدار الغذائي، وكيفية التعامل مع النفايات.



27

تعزيز المصادر من المياه المحللة

تهدف المبادرة إلى رفع القدرة الإنتاجية للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة عن طريق إنشاء محطات التحلية وخطوط نقل المياه بين المدن وإنشاء خزانات استراتيجية للمياه المحللة مما سيكون له الأثر الكبير في زيادة الكميات المنتجة والمخزنة يومياً من المياه المحللة.



28

التحول في تقديم الخدمات الزراعية



تهدف المبادرة إلى إنشاء وتشغيل شركة خدمات مملوكة للدولة تقوم بتقديم الخدمات المهمة للقطاع الزراعي على أساس مستدامة وتعظيم الفائدة من موارد وزارة البيئة والمياه والزراعة وأصولها.



29

مراقبة جودة الهواء والانبعاثات من المصدر



تهدف المبادرة إلى توسيعة الشبكة الوطنية الحالية لمراقبة ملوثات الهواء المحيط على مستوى مدن المملكة وزيادة شموليتها لتغطي جميع مناطق ومدن المملكة واستكمال قاعدة معلومات جودة الهواء المحيط لإصدار تقارير يومية وتحذيرات عن حالة جودة الهواء وتفعيل تشريعات ملزمة للمنشآت لتركيب وحدات قياس آنية من المصادر وربطها بالوحدة المركزية للمراقبة، وتحديث المعايير وتطبيق نظام رصد المخالفات وتفعيل الإجراءات والتدابير التخفيفية والتصحيحية، والمساهمة في إعداد خطة طوارئ وطنية للتعامل مع حالات تلوث الهواء الحرجية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.



30

تنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر



تهدف المبادرة إلى زيادة رقعة الغطاء النباتي بشقيه الرعوي والحرجي للحد من ظاهرة التصحر والإنجراف الريحي والمائي باستزراع 4,656,000 شجرة وحماية المراعي والغابات عن طريق التسبيح والتبيير والحماية من الرعي الجائر ووضع اللوحات الإرشادية، وتأتي المبادرة بالتكامل مع مبادرة السعودية الخضراء، ومشروع الرياض الخضراء.



31

مركز تطوير اللقاحات البيطرية للعترات المرضية المحلية



تهدف المبادرة إلى خصخصة مركز إنتاج وتقديم اللقاحات البيطرية لإنتاج لقاحات مطابقة لمواصفات الجودة من العترات المرضية المحلية وفقاً للمعايير القياسية العالمية بهدف تغطية الاحتياج من اللقاحات وذلك بطرحها للقطاع الخاص وإنشاء وتشغيل المختبر البيطري المركزي لدراسة وتشخيص وعزل وتصنيف المسببات المرضية وإنتاج عترات مرضية محلية ومراقبة وضبط جودة اللقاحات المنتجة من مركز اللقاحات لتكون مطابقة للمواصفات العالمية.



الجهة
المالكة
للمبادرة

32

حماية البيئة البحرية والساحلية



تهدف المبادرة إلى رفع مستوى الرقابة البيئية في المناطق الساحلية والبيئة البحرية، وتطوير منظومة متكاملة للتحكم في طرق استخدام وتنظيم الانتفاع بالمناطق الساحلية والبحرية، وإدارتها ومراقبتها، وذلك عن طريق تأسيس برنامج متكامل لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط المراقبة والإجراءات الوقائية والعلاجية للبيئة البحرية والساحلية الناتجة عن الدراسة والتي ستكون مخرج المشروع الأول، وتخلص المهام المطلوبة في مخرج البرنامج المتكامل بتوفير وتركيب محطات رصد ومراقبة التلوث البحري وجودة المياه، والقيام بعمليات المراقبة والتحاليل اللازمة و توفير البرامج الحاسوبية والتحليل اللازم للنتائج، وصولاً إلى عمليات وإجراءات متكاملة لرصد التلوث في البيئة البحرية والسائلية ومراقبتها ومتابعته.



الجهة
المالكة
للمبادرة

33

تطوير منظومة للتفتيش البيئي



تهدف المبادرة إلى القيام بأعمال التفتيش والرقابة البيئية على جميع مناطق المملكة للحد من التلوث البيئي الناتج من الأنشطة المختلفة ذات التأثير السلبي على البيئة.



الجهة
المالكة
للمبادرة

34

تأهيل المدرجات الزراعية وتطبيق تقنيات حصاد مياه الأمطار في الجنوب الغربي من المملكة

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى تأهيل المدرجات الزراعية في الطائف والباحة وعسير وجازان مع تطبيق تقنيات حصاد مياه الأمطار.

تعزيز مصادر المياه الجوفية من الآبار

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى زيادة المصادر من المياه الجوفية بحفر الآبار وتمديد خطوط النقل وإنشاء محطات الضخ ومحطات التنقية وتوفير مياه الشرب للمستهلكين لمواكبة الطلب المتنامي.

الوقاية من سوسة النخيل الحمراء ومكافحتها

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى معالجة سوسة النخيل الحمراء والحد من انتشارها، لخفض الخسائر الاقتصادية ودعم إنتاجية القطاع الزراعي في المملكة، وذلك من خلال وضع التشريعات والسياسات ونشر المعايير الفرمونية ومحض النخيل وعلاج الإصابات وإزالة النخيل والرش الوقائي والتوعية والإرشاد الزراعي واعتماد معايير زراعية وقيام بالأبحاث العلمية الهدافة لزيادة وسائل مكافحة ووقاية جديدة.

إيصال مياه الشرب للمستهلكين

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى التوسيع في خدمات المياه وزيادة التغطية لتلبية احتياجات الشرب لمواكبة النمو على الطلب وذلك لرفع مستوى التغطية لخدمات المياه وتسهيل حصول المواطنين على احتياجاتهم من مياه الشرب عن طريق تنفيذ شبكات مياه وتوصيلات منزلية.

38

التقييم البيئي الاستراتيجي للقطاعات التنموية ضمن برنامج التحول الوطني



وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى إجراء دراسة شاملة حول منهجية التقييم البيئي الاستراتيجي وأفضل الطرق لتنفيذها وذلك عبر إعداد وثيقة توجيهية وأدوات فردية خاصة بكل قطاع من القطاعات البيئية لأفضل الممارسات الدولية في مجال سياسات وخطط وبرامج التقييم البيئي الاستراتيجي.



39

هيكل مناسب وآلية للتنسيق ونظام حوكمة لمؤسسات وسياسات وتشريعات الأمن الغذائي



وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى توفير البيئة الملائمة لإدارة البرامج التنفيذية لاستراتيجية الأمن الغذائي لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للأمن الغذائي وقياس مستهدفاتها ورفع تقاريرها وتصعيد معوقاتها وتحديث برامجها التنفيذية وميزانياتها، وذلك من خلال تأسيس وتشغيل المكتب التنفيذي المتضمن مكتباً لإدارة المشاريع والحكومة للبرامج التنفيذية لاستراتيجية الأمن الغذائي بالمملكة العربية السعودية.



40

إنشاء كيان لتطوير وإدارة أسواق النفع العام (الجملة) - (الخضار، والفواكه، والماشية، والأسماك)



وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى إنشاء كيان لتطوير وإنشاء أسواق النفع العام عبر وضع الاستراتيجيات والقوانين التشريعية لتطوير وإدارة الأسواق المركزية للنفع العام (خضار، فواكه، ماشية، مسالخ، أسماك) ويتمحور دور المبادرة حول تطوير البنية التحتية والأنظمة للأسواق وإدارتها بطريقة فعالة.



41

تنفيذ أعمال الاستثمار الزراعي في الخارج

تهدف المبادرة إلى تفعيل أعمال بنامح الاستثمار الزراعي السعودي المسؤول في الخارج من خلال اكتمال تنفيذ المتطلبات التنظيمية والفنية والتكنولوجية لغرض تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 المتعلقة بالأمن الغذائي من خلال منح القروض بطريقة تضمن تحقيق التأثير والقيمة المضافة المرجوة من تمويلات البرنامج بأقل مخاطر ممكنة لمواكبة ومعالجة الآثار الناجمة عن قرارات منع زراعة بعض الحبوب والمحاصيل الأساسية لغرض حماية الموارد المائية.



اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تطوير القدرة على الاستعداد للجفاف والتخفيف من حدته

تهدف المبادرة إلى تصميم وإنشاء منظومة متكاملة لمكافحة التصحر وزحف الرمال، وذلك عن طريق مراجعة خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر، وتطوير نظام الإنذار المبكر، وتطوير الإجراءات لمكافحة التصحر وزحف الرمال وتحديد النشاطات المسببة لها ووسائل مكافحتها ومنعها، وإجراء الدراسات الخاصة بذلك.



اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تطوير القدرة على إدارة الطوارئ البيئية

تهدف المبادرة إلى وضع منهجية للاستجابة للطوارئ البيئية عبر وضع منظومة لإدارة الطوارئ البيئية في المملكة.



اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

مراجعة وتحديث البرنامج الوطني للسلامة الكيميائية وإعادة تفعيله

تهدف المبادرة إلى مراجعة وتحديث البرنامج الوطني للسلامة الكيميائية وإعادة تفعيله عبر وضع معايير متعلقة بالسلامة الكيميائية ووضع معايير وأالية لاعتماد الفاعلين في القطاع.



اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

مبادرة جديدة



VISION 2030
لأقتصاد المملكة المتنامي
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

54

تنفيذ استراتيجية المراعي

اسم المبادرة

وصف المبادرة

الجهة المالكة للمبادرة



تهدف المبادرة إلى مراجعة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للمراعي والغابات في المملكة العربية السعودية وتنفيذها، وذلك عبر تحديد خارطة طريق واضحة لتنفيذ خطة العمل المنقحة الخاصة بالمراعي التي تتضمن إنشاء نظم الرعي بشكل دوري وتعزيز إنتاجية المراكز لإنسان ما يكفي من البذور والشتالات وإعادة زرع الشجيرات العلفية والحد من كثافة الرعي من خلال تشجيع التربية المكثفة للماشية والإدارة السليمة للقطيع وضمان المواءمة مع المبادرات ذات الصلة.

تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للغابات

اسم المبادرة

وصف المبادرة

الجهة المالكة للمبادرة



تهدف المبادرة إلى مراجعة وتحديث الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للغابات وزيادة الرقة الخضراء، وتنفيذها عبر تصميم منظومة لمراقبة أراضي الغابات في المملكة وإنشاء المختبرات اللازمة لتحليل التربة ووضع برنامج لمراقبة النباتات الدخيلة ومكافحة النباتات الغازية.

تطوير اللوائح التنفيذية والأدلة الاسترشادية لقطاع إدارة النفايات

اسم المبادرة

وصف المبادرة

الجهة المالكة للمبادرة



تهدف المبادرة إلى تنظيم قطاع النفايات بالمملكة، بجميع أنواعها فيما عدا النفايات المشعة، حيث أنه لا توجد لوائح تنفيذية لنظام إدارة النفايات المعد حديثاً من قبل وزارة البيئة والمياه والزراعة، وتبرز أهمية وضع لوائح تنفيذية لتطوير قطاع إدارة النفايات بالمملكة وتطوير أدلة استرشادية لوضع الآلية المثلثى لتنفيذ كل نشاط من نشاطات إدارة النفايات بالمملكة بما يضمن رفع جودة الخدمات المقدمة ويخفض التكاليف ويحقق الاستدامة البيئية، كما تهدف المبادرة لوضع نظام حوكمة عمليات نقل النفايات والقضاء على ظاهرة نبش النفايات أثناء نقلها أو رميها في الأماكن غير المخصصة، من خلال تطوير نظام وثيقة نقل النفايات.

مبادرة جديدة

تعظيم الاستفادة من المياه المجددة في القطاع الزراعي



تهدف المبادرة إلى الاستفادة مما يقارب 80 مليون متر مكعب من المياه المعالجة في القطاع الزراعي وتوسيع ممارسة استخدام المياه المعالجة من قبل المزارعين في المناطق ذات الاحتياج والتي توفر بها مصادر الإمداد من المياه وذلك عبر تركيب محطات ضخ وخطوط ناقلة وشبكات ري بالإضافة إلى مختبرات لقياس جودة المياه. تساهم المبادرة في رفع نسبة إعادة الاستخدام بمقدار 8% من مستهلكات رؤية المملكة 2030 المقدرة بـ 1 مليار متر مكعب.



الجهة
المالكة
للمبادرة



إنشاء المركز الإقليمي للإنذار المبكر من العواصف (الغبارية/الرملية)



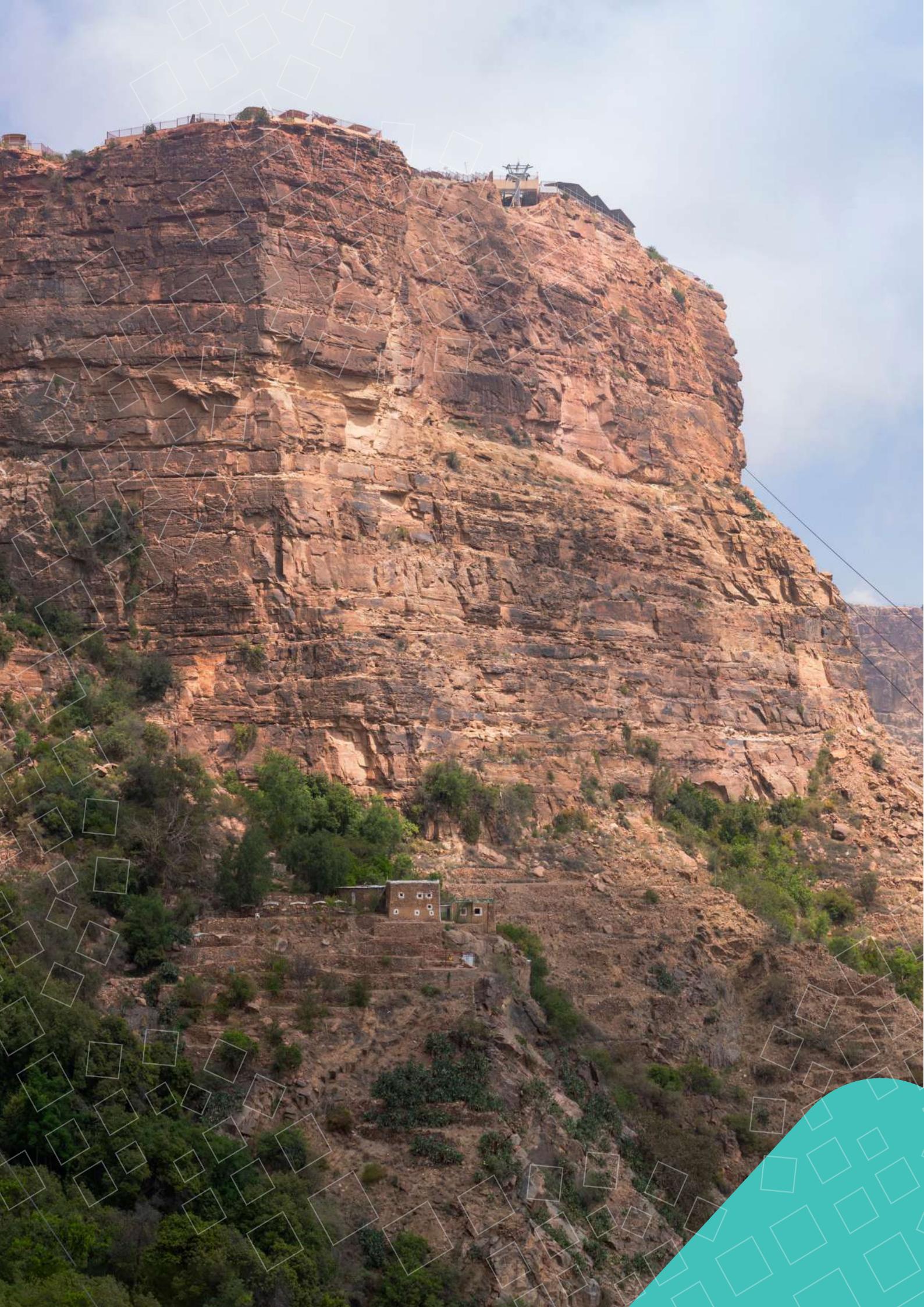
تهدف المبادرة إلى دراسة وتحليل معطيات عناصر الطقس والإنذار المبكر من العواصف الغبارية والرملية، وذلك من خلال إنشاء وتشغيل مركز يعني بإدارة البيانات والمعلومات المتعلقة بالظواهر الغبارية والرملية وإعداد دراسات وتوقعات قصيرة وطويلة المدى عن تلك الظواهر وتأثيراتها على القطاعات المختلفة في المملكة، ودعم إعداد وتنفيذ الخطة الوطنية للتكييف معها، من خلال البحث والدراسة للتغيرات العقدية للظواهر الترابية/ الرملية وعلاقتها بالتغير المناخي من عدمه، وتنفيذ نظام مراقبة الظواهر الغبارية والرملية بالمملكة العربية السعودية بعد التوسيع في التغطية الجغرافية للمحطات الأرصادية.



الجهة
المالكة
للمبادرة



مبادرة جديدة





البعد الثالث
تعزيز التنمية المجتمعية وتطوير
القطاع غير الريحي

البعد الثالث:

تعزيز التنمية المجتمعية وتطوير القطاع غير الربحي

يهدف الْبُعد إلى الوصول لقطاع غير ربحي مفعّل ومساهم في التنمية المجتمعية من خلال عدد من المحاور أهمها: الاستدامة المالية، وبناء القدرات المؤسسية والقوى العاملة للقطاع وتوجيهه للعمل في مجالات التنمية، وتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية التي تسهم في تنمية القطاع.

كما يركّز الْبُعد على تحسين فعالية وكفاءة الخدمات الاجتماعية من خلال تطوير سبل الوصول إليها ولأسماها للشّرائح الأضعف من المجتمع وتأهيل قدرات العاملين في هذا القطاع لتوفير الخدمات الملائمة للمستفيدين واستخدام الطرق الحديثة لرفع كفاءة هذه الخدمات.

كما يسعى الْبُعد إلى تشجيع العمل التطوعي في المملكة من خلال تطوير وزيادة الفرص التطوعية المتوفرة للأفراد وتنظيمها وزيادة تنوعها بهدف تشجيع التبني المجتمعي للعمل التطوعي وزيادة أعداد المتطوعين وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في العمل التطوعي وتشجيع الشركات على تبني برامج المسؤولية الاجتماعية.

ولإكمال الأثر الاجتماعي، سيتم دعم نمو القطاع غير الربحي من خلال توسيع نطاق خدمات المنظمات غير الربحية لتشمل شرائح مختلفة من المستفيدين ومساندة منظومة الدعم الحكومي وإنشاء فرص وظيفية لزيادة التأثير الاقتصادي والاجتماعي.



الجهات المشاركة



الموارد البشرية
والتنمية الاجتماعية



الأهداف الاستراتيجية



2.6.4

تمكين المواطنين من خلال منظومة الخدمات الاجتماعية



2.6.5

تحسين فعالية وكفاءة الخدمات الاجتماعية



6.1.2

تشجيع العمل التطوعي



6.2.1

تعزيز قيام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية



6.3.1

دعم نمو القطاع غير الربحي



6.3.2

تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق



أبرز مؤشرات البعد



المؤشر	الهدف الاستراتيجي	خط الأساس*	مستهدف 2025
نسبة مساهمة القطاع الخاص من إجمالي الإنفاق الاجتماعي	تعزيز قيام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية	% 1.19 2018	% 1.79
نسبة الشركات الكبرى التي تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية	تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق	%30 2018	%75
نسبة الإنفاق التنموي من إجمالي إنفاق القطاع غير الربحي	رضا المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية	%21 2015	%75
رضا المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية	تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق	%73 2019	%85
عدد المتطوعين في المملكة	تشجيع العمل التطوعي	22,924 متطوعاً 2015	600,000 متطوع
عدد الفرص التطوعية التي يمكن أن يشارك فيها سكان المملكة	تشجيع العمل التطوعي	9,578 فرصة 2015	360,000 فرصة
القيمة الاقتصادية للتطوع في المملكة للفرد	تشجيع العمل التطوعي	0.6 ريالات 2015	0.6 ريالات

* تمثل قيمة خط الأساس أول قراءة للمؤشر منذ بدء العمل عليه من خلال برنامج التحول الوطني.

أبرز مؤشرات البعد



المؤشر	الهدف الاستراتيجي	خط الأساس*	مستهدف 2025
نسبة مساهمة المنظمات غير الربحية في الناتج المحلي الإجمالي		%0.2 2015	%0.58
نسبة النمو في عدد المنظمات غير الربحية	دعم نمو القطاع غير الربحي	%0 2017	%88.11
نسبة المنظمات غير الربحية المتخصصة التي تدعم الأولويات التنموية		%26 2015	%80
نسبة العاملين في القطاع غير الربحي من إجمالي القوى العاملة		%0.13 2017	%0.48
رضا المستفيدین من الخدمات الاجتماعية	تحسين فعالية وكفاءة الخدمات الاجتماعية	%68 2019	%75

* تمثل قيمة خط الأساس أول قراءة للمؤشر منذ بدء العمل عليه من خلال برنامج التحول الوطني.



أبو مدادات العد



1

نمدجة وتجهيز وإسناد خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للأيتام في المراكز والدور والمؤسسات بالشراكة مع القطاعين الخاص وغير الربحي

اسلام
المسلم

فوص
الميادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى تطوير نموذج عمل موحد للبيوت الاجتماعية لرعاية الأيتام حسب أفضل الممارسات الحديثة المناسبة لرعاية الأيتام، وإسناد تجهيز وتشغيل خدمات البيوت الاجتماعية إلى القطاعين الخاص وغير الربحي؛ وذلك لتحسين فعالية وكفاءة الخدمات الاجتماعية المقدمة للأيتام ذوي الظروف الخاصة، وتقديم خدمات تنمية متميزة لهم والمساهمة في بناء قدراتهم وتمكينهم من الاستقلالية والاندماج في المجتمع.



2

بناء ثقافة ومحفزات العمل التطوعي



الجهة
المالكة
للمبادرة



3

بناء نظام لتمكين وإدماج المستفيدين من الخدمات الاجتماعية في سوق العمل



الجهة
المالكة
للمبادرة



4

حكومة المنظمات غير الربحية وتصنيفها



الجهة
المالكة
للمبادرة



5

إسناد الخدمات الحكومية للقطاع غير الربحي

اسناد
المبادرة

وصاف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى إشراك القطاع غير الربحي في تقديم الخدمات، وذلك من خلال سن أنظمة وتشريعات للمنظمات غير الربحية وحصر وتحديد الخدمات الحكومية التي من الممكن إسنادها إلى منظمات القطاع غير الربحي مما يساهم في تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق بالإضافة إلى تطوير عملية الإسناد وتوعية المنظمات في القطاع غير الربحي وتأهيلها وتحفيز الجهات الحكومية وإيضاح كيفية مساعدة الإسناد في النهضة الاقتصادية والاجتماعية.



الجهة
المالكة
للمبادرة

6

تأسيس وتسريع تشغيل الوحدات الإشرافية على المنظمات غير الربحية في الجهات ذات العلاقة

اسناد
المبادرة

وصاف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى تفعيل قرار مجلس الوزراء بشأن تأسيس وحدة خاصة بالإشراف على الجمعيات والمؤسسات الأهلية لتسهيل تأسيس الجمعيات والمؤسسات غير الربحية وتمكينها عن طريق تطوير أعمال الوحدات المؤسسة لتمكينها من تفعيل الدور المطلوب منها بالإضافة إلى تقديم الدعم والمشورة.



الجهة
المالكة
للمبادرة

7

تنظيم وتمكين المساهمة المجتمعية

اسناد
المبادرة

وصاف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى تنظيم المسؤولية الاجتماعية وتمكين الشركات من المساهمة المجتمعية عن طريق وضع استراتيجية وطنية للمسؤولية الاجتماعية وتوحيد أوصاف النشاطات ضمن المسؤولية الاجتماعية وإطلاق منصة المسؤولية الاجتماعية ونشر الدليل الإرشادي للمسؤولية الاجتماعية بما يضمن تحقيق الهدف الاستراتيجي: تعزيز قيام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية.



الجهة
المالكة
للمبادرة

8

تأسيس المركز الوطني للتنمية القطاع غير الربحي



تهدف المبادرة إلى إنشاء جهة وطنية مستقلة ومختصة من أجل قيادة وتشغيل القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية وسوف يؤدي هذا المركز دوراً رئيسياً في إعادة تحديد أدوار مسؤوليات جميع أصحاب المصلحة والمؤسسات المرتبطة بالقطاع غير الربحي في المملكة ونقل خدمات التنمية المقدمة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى المركز مما يسهم في نمو القطاع غير الربحي.



9

نمذجة وتطوير خدمات الرعاية النهارية للأشخاص ذوي الإعاقة بالشراكة مع وزارتي الصحة والتعليم والقطاعين الخاص وغير الربحي



تهدف المبادرة إلى تقديم نموذج تشغيلي على مواصفات عالمية تحقق توفير خدمات متميزة للمستفيدين، وتطوير اللوائح والأنظمة وقواعد الإجراءات التنفيذية، ورفع المستوى الفني والإداري للمرافق، وإشراك القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في تنمية مهارات المستفيدين من خدمات الرعاية النهارية وأتمتها الإجراءات من خلال إنشاء منصة تخدم المستفيدين .



10

ابتكار حزم ونماذج استثمارية وتمويلية ذات أثر اجتماعي



تهدف المبادرة إلى وضع الأطر التنظيمية والتسهيلات لجلب رؤوس الأموال من القطاع الخاص لتعظيم رأس المال الخيري مما يسهم في رفع الناتج المحلي غير النفطي وتحقيق قيمة مضافة أعلى، كما تدعم هذه المبادرة إتاحة الاستثمار الاجتماعي لمنظمات القطاع غير الربحي لتمكينها من إيجاد التمويل الملائم والقابل للاسترداد لتلبية احتياجات رأس المال الخاصة بها، والتأكد من مواءمة وفعالية المنتجات المقترنة مع الاحتياجات الأولويات، وبناء منصة ومنظومة شاملة لتحفيز زيادة المساهمة المالية للقطاع، مما يساهم بشكل جذري في ردم الفجوة التشريعية في إمكانية الاستثمار الاجتماعي ورفع التفقدمات النقدية من القطاع.



66

11

تطوير برامج تدريبية وتأهيلية منتهية بالتوظيف للمستفيدين من منظومة الخدمات الاجتماعية

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى تطوير حلول وأدوات وبرامج تدريبية وتأهيلية منتهية بالتوظيف، تخدم المستفيدين من منظومة الخدمات الاجتماعية القادرين على الإنتاج، وتدعم تحولهم من الاعتماد على الدعم المادي الذي يقدمه الضمان الاجتماعي إلى الاعتماد على الذات.

12

تأهيل القوى العاملة وتوفير فرص العمل في القطاع غير الربحي

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى تعديل الوضع الحالي لسوق العمل في القطاع غير الربحي وجعله أكثر جاذبية، عن طريق تدريب وتأهيل العاملين في القطاع غير الربحي ومهنته (28) وظيفة في القطاع بما ينسجم مع المعايير الدولية وبناء منصة لبيانات العاملين في القطاع غير الربحي بالإضافة إلى تقديم محفزات لاستقطاب واستبقاء الكفاءات المتخصصة.

13

الشراكة مع القطاع الثالث لزيادة التغطية الجغرافية لجهات الحماية الاجتماعية

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى توسيع خدمات الحماية الأسرية وتغطية جميع المناطق الجغرافية، مع مراعاة تخفيف تكاليف إنشاء مراكز الحماية ورفع كفاءة الخدمات، وبناءً عليه تهدف هذه المبادرة إلى بناء شراكات مع القطاع الثالث (11 مركز حماية، 7 دور إيواء) وذلك لإنشاء فروع لتقديم خدمات الحماية الأسرية في مناطق مختلفة من المملكة، تشمل المبادرة قيام وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بتحديد خارطة للمناطق ذات الأولوية والتي لا تتوفر فيها جهات للحماية ليتم تشجيع القطاع الثالث على تقديم خدمات الحماية فيها أولاً.

14

تطوير خدمات مركز الدعم والإرشاد الأسري بالتكامل مع الجهات الحكومية والشراكة مع القطاعين الثالث والخاص



وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى تقييم الوضع الراهن لمراكز الإرشاد الاجتماعي والأسري في المملكة العربية السعودية من كافة الجوانب المهنية والفنية والإدارية (الحكومية والأهلية)، وبناء استراتيجية شاملة للإرشاد الاجتماعي والأسري في المملكة تشمل على: وضع الأساليب المهنية المثلث لممارسة عملية الإرشاد الاجتماعي والأسري وبناء أدلة مهنية متخصصة، ربط الممارسة المهنية في مراكز الإرشاد الاجتماعي والأسري في المملكة والممارسين فيها بتراثيص الممارسة المهنية، وضع برامج ودورات تدريبية تأهيلية لممارسي العملية الإرشادية في المملكة.



تشغيل وتطوير مركز بلاغات العنف الأسري وحماية الطفل



وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى تشغيل وتطوير مركز بلاغات العنف الأسري وحماية الطفل من خلال الرقم المجاني 1919 لتلقي البلاغات على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وذلك عن طريق:

1. وضع اشتراطات تجهيز مركز الاتصال وتقنية المعلومات للشركات التي ستتولى تشغيل المراكز.
2. تصميم برامج تدريب الكوادر على التعامل مع البلاغات وتحويلها للجهات المختصة.
3. رصد آلي عن معلومات العنف الأسري من خلال البلاغات التي تتلقاها المراكز.



تطوير الخدمات الاجتماعية الجديدة للأشخاص ذوي الإعاقة



وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى تطوير الخدمات الاجتماعية الجديدة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة بما يناسب مع احتياجات المستفيدين وما لا يتعارض مع نطاق عمل قطاع التنمية الاجتماعية الخاص بالخدمات الاجتماعية، ويشمل ذلك تطوير الأنظمة واللوائح الأساسية والتنظيمية والتنفيذية لبرامج الخدمات الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، تطوير نماذج العمل والأدلة التشغيلية لمراكز تقديم الخدمة، تطوير البنية التحتية لتقديم الخدمة بما يتواكب مع نموذج العمل، تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية.



بناء منظومة لتمكين المشاركة التطوعية

اسهام
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى إيجاد بيئة لتمكين وتفعيل العمل التطوعي وتطوير الآليات والوسائل التي تربط المتطوعين بالجهات المقدمة لفرص التطوعية وتشمل المشاريع التالية: إطلاق وتشغيل بوابة الوطنية للتطوع التي يتم من خلالها تسجيل المتطوعين والإعلان عن الفرص التطوعية من قبل القطاعات غير الربحية والحكومية وتصميم آلية حساب القيمة الاقتصادية وتصميم أداة قياس الرضا للمتطوعين وتدريب الجهات الداخلية والخارجية على استخدام بوابة الوطنية للتطوع وإطلاق حملات تسويقية للأفراد والمنظمات على إمكانات بوابة الوطنية للتطوع.

تنظيم وتمكين العمل الاجتماعي التنموي

اسهام
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى تنظيم وتمكين العمل الاجتماعي من خلال الترويج لدور القطاع غير الربحي وأثره واحتياجاته على المجتمع والتوعية وبناء الثقة لتعريف وتوجيه المجتمع ب المجالات التنمية وإيجاد وتفعيل أنماط جديدة للعمل الاجتماعي، بالإضافة إلى تنظيم وتفعيل دور المجالس التنسيقية للجمعيات والمؤسسات وتطوير آلية ومعايير الدعم وتأسيس شبكة مقيمي الأثر بالإضافة إلى بناء نموذج العمل الاجتماعي التنموي في المملكة.

تعزيز الدور التنموي للقطاع غير الربحي من خلال الأوقاف

اسهام
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى الاستفادة من الأوقاف كمصدر تمويل رئيسي للمنظمات غير الربحية مما يساعدها على تحقيق الأولويات التنموية، وذلك عن طريق تطوير الأنظمة ذات العلاقة وتصميم مجموعة من المحفزات لتحفيز القطاع غير الربحي لتأسيس الأوقاف وزيادة إبراداتها المالية وتأسيس صناديق وقفية نموذجية متخصصة في المجالات التنموية، وابتكار وخلق منتجات وقفية.

20

تمكين وتنظيم العمل التطوعي في القطاع غير الربحي والحكومي

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى تمكين وتنظيم وتفعيل العمل التطوعي من خلال بناء منظومة ومنصة لتعزيز ممارسات جودة العمل وبناء القدرات المؤسسية الملائمة وتوحيد إجراءات ومنهجية العمل التطوعي من خلال تأسيس وحدات تطوع بناء على المعيار الوطني السعودي للتطوع في القطاعات الحكومية وغير الربحية وتطبيق نظام العمل التطوعي وتدشين منصة للعمل التطوعي.

وضع استراتيجية وبرامج وقائية تعمل على الحد من بعض الظواهر الاجتماعية السلبية

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى تشخيص ورصد الظواهر الاجتماعية السلبية التي تواجه المجتمع السعودي في الوقت الراهن ووضع البرامج المناسبة لها وذلك سعياً للحد منها، ونظرًا لطبيعة الظواهر الاجتماعية كونها دائمة التغير والتطور نتيجة لتفاعل المستمر بين الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع المستجدات التي تفرضها علاقة المجتمع مع سائر المجتمعات الأخرى.

تطوير إطار عمل لتنفيذ العقوبات البديلة للأحداث

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى إيجاد مجموعة من الإجراءات الجزائية التي يصدرها القاضي بحق الأحداث مرتكبي الجرائم، لإيجاد عقوبات بديلة ذات نتائج إيجابية أفضل من العقوبات المتبعة حالياً لهذه الفئة.

23

نمذجة وتجهيز وإسناد خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة لكبار السن في المراكز والدور والمؤسسات بالشراكة مع وزارة الصحة والتعليم والقطاعين الخاص وغير الربحي

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى تطوير نموذج عمل موحد لمراكز رعاية كبار السن، وتطوير المرافق الخاصة بهذه المراكز وفقاً للنموذج الموحد، واستحداث مراكز إضافية تشمل جميع فئات كبار السن في المجتمع، والعمل على خلق نموذج مستدام لإسناد خدمات هذه المراكز للقطاعين الخاص وغير الربحي، وذلك لتحسين كفاءة وجودة الخدمات المقدمة لكبار السن، وفق أفضل الممارسات الحديثة الرائدة.

24

التحول الرقمي للخدمات الاجتماعية

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى تحقيق التحول الرقمي في خدمات الرعاية الاجتماعية عبر رقمنة وأتمتها خدمات التنمية الاجتماعية لمستفيدي الرعاية الاجتماعية وتحسين مستوى استخدام التكنولوجيا الرقمية وتجربة العميل فيها.

25

نمذجة وتجهيز خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للأحداث في المراكز والدور والمؤسسات بالشراكة مع القطاعين الخاص وغير الربحي

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى تطوير نموذج عمل موحد يشمل اللوائح والأنظمة والإجراءات والمرافق لدور ومؤسسات رعاية الأحداث بما يسهم في تحسين ورفع كفاءة الخدمات المقدمة لهم بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووفق أفضل الممارسات العالمية الرائدة وبما يتاسب مع البيئة المحلية، وتصميم حزمة برامج تأهيلية وتدريبية للأحداث وأسرهم والعاملين معهم بما يسهم في الحد من حالات العود لدى الأحداث، وتنفيذ ذلك بالتعاون مع القطاعين الخاص وغير الربحي.

26

تطوير حملات توعوية لوقاية المجتمع من العنف الأسري

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى نشر الوعي في المجتمع السعودي حول العنف الأسري من أجل الوقاية وتعریف الأفراد بحقوقهم وواجباتهم والخدمات المقدمة لهم في حال تعرضهم للعنف عبر تطوير وتنفيذ حملات توعوية باستخدام التقنيات الحديثة.

27

تطوير حزمة متكاملة من البرامج لتغطي احتياجات ضحايا العنف الأسري والمعتدين

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى تقديم برامج تنمية علاجية وقائية لدعم ضحايا العنف الأسري والأطفال المعرضين للإيذاء، وبرامج لتأهيل المعتدين من خلال تصميم برامج تغطي كافة احتياجات ضحايا العنف الأسري والمعتدين أثناء وبعد العنف الأسري وتدريب العاملين عليها.

28

تطوير آليات التعاون بين جميع الجهات المعنية بالعنف الأسري

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى توحيد تعريف العنف الوارد في نظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل وتحديد أشكاله وأنمطه ودرجاته خطورته بين جميع الجهات المعنية بالعنف الأسري بما يتفق مع التقارير الدولية والدراسات المحلية، وإعداد دليل إجرائي للتعامل مع حالات العنف الأسري يحدد الأدوار والمسؤوليات لدى مختلف الجهات التي تعامل مع العنف الأسري، وتدريب العاملين في القطاعات المعنية بالعنف الأسري على دليل التعريف الموحد ودليل الإجراءات المتعلقة بحالات العنف الأسري.

72

29

تعديل نظام ولائحة الضمان الاجتماعي وتطوير محفزات تمكن المستفيدين من الاندماج في سوق العمل واستحداث لواحة تنظيمية تعنى بتحقيق التكامل بين الجهات المعنية بالتكمين



تهدف المبادرة إلى تطوير نظام الضمان الاجتماعي وإعداد نظام اجتماعي جديد يسهم في معالجة قضايا الضمان الاجتماعي من منظور أوسع، وقائي وعلاجي، ويساهم في تمكين المستفيدين من خلال تنويع مصادر الدعم (نقدى، غير نقدى) كالتأهيل والتدريب لذوى الحاجة.



30

وضع استراتيجية لاحتضان الأيتام وذوي الظروف الخاصة



تهدف المبادرة إلى وضع استراتيجية شاملة لتقديم الرعاية بجميع جوانبها للأيتام في الأسر الكافلة وتتضمن وضع خطط وإجراءات ونظم ثابتة فيما يخص الاحتضان، ويشمل: تقييم الأسرة ومدى مناسبتها للاحتضان (اجتماعياً ونفسياً) والمتابعة المستمرة والمنتظمة للأسرة بعد الاحتضان.



31

تمكين الأيتام ذوي الظروف الخاصة من الاستقلال



تهدف المبادرة إلى تأهيل وتمكين عدد 500 يتيم من ذوي الظروف الخاصة وتقديم الدعم والمساندة لهم من الذكور والإإناث الراغبين في الاستقلالية التامة عن الخدمات الرعوية، وذلك عن طريق التأهيل والتدريب لسوق العمل ورفع جودة الممكنتات بدعم المشاريع والإلتحاق بالوظائف الداعمة والممكنة لاستقلاليتهم بعمر التمكين والعمل على تملكهم مساكن لدمجهم في المجتمع تمهدأ لغلق البيوت الاجتماعية.



32

حدود وإرشادات مشاركة البيانات والخصوصية



تهدف المبادرة إلى وضع خط للبيانات على مستوى قطاع التنمية الاجتماعية بما يسهم في قياس الأثر والتحول في قطاع التنمية الاجتماعية وبوجود تشريفات فاعلة لسياسات مشاركة وخصوصية البيانات للتأكد على حصول العميل على خدمات اجتماعية متكاملة من خلال التكامل بين البيانات المتعلقة بالخدمات مع التأكيد على خصوصية البيانات لضمان تنظيم استخدام وتخزين ومشاركة بيانات المواطن الحساسة.



الجهة
المالكة
للمبادرة



33

تشجيع الشركات لتبني وتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية



تهدف المبادرة إلى توفير حزمة من المحفزات تستهدف الشركات للقيام بتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية وتأسيس جمعيات أهلية لمسؤولية الاجتماعية، والقيام بحملات توعوية تعريفية بإنجازات قطاع الأعمال في المساهمة المجتمعية، وتطوير برنامج لتصنيف الشركات وفقاً لمعايير محددة.



الجهة
المالكة
للمبادرة



34

استحداث حملات تسويقية وتوعوية وإرشادية لبرامج التمكين



تهدف المبادرة إلى استحداث وتطوير برامج تسويقية وتوعوية وإرشادية لبرامج التمكين الخاصة بمستفيدي الضمان الاجتماعي من خلال عدة قنوات مثل: الرسائل النصية وموقع التواصل الاجتماعي ومشاركة وكالة الضمان الاجتماعي بالفعاليات ذات العلاقة.



الجهة
المالكة
للمبادرة



مبادرة جديدة



VISION 2030
برنامج التحول
الوطني
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

74

متطوع
volunteer

جامعة الملك عبد الله





البعد الرابع
تمكين فئات المجتمع من دخول
سوق العمل ورفع جاذبيته

البعد الرابع:

تمكين فئات المجتمع من الدخول إلى سوق العمل ورفع جاذبيته

يعمل البعد على تذليل العقبات أمام كافة فئات المجتمع من الدخول إلى سوق العمل على الوجه الأمثل إذ يهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال توفير الأدوات ووسائل النقل ومرافق ضيافة الأطفال الضرورية والتأكد من تهيئه المناسبة في مختلف المجالات الوظيفية والمستويات الإدارية مما يشجعها على الانضمام إلى القوى العاملة.

فيما تقدم برامج إعادة التأهيل والتوظيف الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة للانضمام إلى القوى العاملة بالإضافة إلى تطبيق السياسات واللوائح المؤسسة المخصصة لتحسين بيئة العمل وتطوير البنية التحتية للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان اندماجهم بشكل أفضل في سوق العمل.

ويساهم البعد في رفع جاذبية سوق العمل وتحسينها من خلال مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية ووضع آليات تفتيش متطرفة وتسوية للنزاعات العمالية بشكل أسرع وأكثر فاعلية بالإضافة إلى تطبيق أنظمة الصحة والسلامة المهنية فيما ستعمل جهات مختلفة على وضعه وتنفيذ آليات لجذب الكفاءات والمواهب العالمية المناسبة لسوق العمل السعودي والمحافظة عليها.



الجهات المشاركة



الأهداف الاستراتيجية



4.2.2

زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل



4.2.3

تمكين اندماج ذوي الإعاقة في سوق العمل



4.4.2

تحسين ظروف العمل للوافدين



4.4.3

استقطاب المواهب العالمية المناسبة بفاعلية



أبرز مؤشرات البعد



المؤشر	الهدف الاستراتيجي	خط الأساس*	مستهدف 2025
نسبة النساء في المناصب الإدارية (المتوسطة والعليا)	زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل	%31	%28.6 2017
معدل المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات (فوق سن 15 سنة)		%31.4	%17 2017
حصة المرأة في سوق العمل (من القوى العاملة)		%30	%21.2 2017
نسبة العاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل	تمكين اندماج ذوي الإعاقة في سوق العمل	%13.4	%7.7 2016
نسبة المنشآت الممثلة لنظام السلامة والصحة المهنية	تحسين ظروف العمل للوافدين	%70	%15 2019
نسبة الامتثال بنظام حماية الأجور للعمالة الوافدة		%80	%50 2017
نسبة تحسن ظروف العمل للوافدين		%53.6	%39.7 2020
ترتيب المملكة في مؤشر الموهاب العالمية (IMD)	استقطاب المهاهب العالمية المناسبة بفاعلية	27	29 2019

* تمثل قيمة خط الأساس أول قراءة للمؤشر منذ بدء العمل عليه من خلال برنامج التحول الوطني.



أبرز مبادرات البعد



1

تشجيع العمل عن بعد

تهدف المبادرة إلى الوصول إلى الباحثين عن عمل في مختلف مناطق المملكة وخلق أسلوب مَرِن في التوظيف يفتح المجال أمام المزيد من القوى العاملة الوطنية في المملكة من يصعب عليهم التواجد في مقر العمل بسبب أو لآخر. كما تهدف إلى تنمية سوق العمل من خلال فتح مجالات العمل في وظائف ملائمة ومستقرة ومنتجة وكذلك منح أصحاب العمل قناة عصرية (منصة) لإدارة وتفعيل القوى البشرية بطريقة أكثر كفاءة وموثوقية في الجوانب المالية والتشفيرية.



اسـم
المـيـادـة

فوج
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

2

تحفيز الجهات الموظفة لتطوير بيئة موائمة للأشخاص ذوي الإعاقة (برنامج مواءمة)



الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى تطوير معايير بيئة عمل الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفيرها إلكترونياً من خلال منصة مواءمة.

3

التدريب الموازي لمتطلبات سوق العمل



الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى تطوير برنامج تدريسي تستهدف العاطلات عن العمل، يتكون البرنامج من تدريب على رأس العمل (من قبل الشركة الموظفة) بالتوازي مع برنامج تدريسي (مهارات فنية وشخصية) من قبل جهات تدريب متخصصة، كما تحصل المتدربة عند الانتهاء من التدريب على شهادة معتمدة من الجهة المالكة للبرنامج، ويتم دعم الشركات المشاركة بأوجه مختلفة.

4

شموليّة وتفعيل برنامج الإقامة الممتدة لاستقطاب المواهب العالمية



الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى تقديم دراسة تحليلية لإمكانية تقديم محفزات ومميزات للمسقطين بالإضافة إلى إدراج وتفعيل البرنامج السعودي لاستقطاب المواهب والكفاءات العالمية الذي يستهدف ذوي المهارات والكفاءات الاستثنائية وزيادة جاذبية البيئة السعودية ورفع المساهمة في الناتج المحلي وتوليد الوظائف.

التدريب والتوجيه القيادي للكوادر النسائية



تهدف المبادرة إلى تطوير برامج تدريبية وتوجيهية تهدف إلى تحسين المهارات للمرأة العاملة وتجهيزها للمناصب القيادية، ورفع نسبة توظيف المرأة في المناصب القيادية (مستويات الإدارة العليا والوسطى) عن طريق تعزيز الشركات المدرجة ومدرائها.



الجهة
المالكة
للمبادرة

تشجيع العمل المرن



تهدف المبادرة إلى زيادة عدد العاملين بدوام مرن (بالساعة) وذلك من خلال تطوير قوانين شاملة بالعمل المرن لتمكين أصحاب العمل من إدارة وتفعيل القوى البشرية بطريقة أكثر كفاءة ومرنة بالإضافة إلى تطوير مهارات الفئات المستهدفة من خلال اكتساب المهارات التي تمكّنهم من العمل بدوام مرن.



الجهة
المالكة
للمبادرة

تأسيس هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة



تهدف المبادرة إلى تأسيس جهة تعزّز الخدمات المقدمة من الأجهزة للأشخاص ذوي الإعاقة، ورعاية حقوقهم المتعلقة بالإعاقة، بما يساعد على حصولهم على التأهيل اللازم، ورفع مستوى الوقاية وتحديد أدوار الأجهزة فيما يتعلق برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات، والبرامج، والأدوات، التي تحقق الأهداف ذات الصلة بمبادرات الهيئة.



الجهة
المالكة
للمبادرة

8

البرنامج الوطني الاستراتيجي للسلامة والصحة المهنية



تهدف المبادرة إلى وضع الأنظمة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية في مكان العمل، ويعتبر هذا عاملاً رئيسياً في جذب واستقرار القوى العاملة وتعزيز الإنتاجية، وله آثار إيجابية على مرافق القطاع الخاص والاقتصاد بشكل عام. ويستند النظام على أربع ركائز: زيادة الوعي بأهمية الصحة والسلامة المهنية وتعزيز ثقافة الوقاية، تعزيز المعارف وبناء القدرات فيما يتعلق بالصحة والسلامة المهنية، تطوير أنظمة وتشريعات الصحة والسلامة المهنية، تعزيز وتنفيذ عمليات تفتيش فعالة ورفع تقارير بالإصابات في أماكن العمل.



الجهة
المالكة
للمبادرة



برنامج الثقافة العمالية

تهدف المبادرة إلى تثقيف وتوعية العامل وصاحب العمل بالحقوق وأخلاقيات العمل والالتزامات بين أطراف نظام العمل وذلك للتغلب على أبرز التحديات التي يواجهها سوق العمل السعودي في الوضع الراهن والتي تؤثر سلباً على جاذبيته.



الجهة
المالكة
للمبادرة

9
10

العمل على تحسين التصنيف الدولي للمملكة في مجال استقطاب المواهب العالمية



تهدف المبادرة إلى العمل على تحقيق معايير ومتطلبات مؤشر استقطاب المواهب وذلك من خلال إعداد دراسة لوضع المملكة وميزاتها التنافسية لها ومعايير الاستقطاب ونقل المعرفة ودعم وتفعيل التشارکية مع الجهات الحكومية ذات العلاقة وتنسيق توزيع الأدوار بين الجهات والتحسين المستمر للخدمات الموجهة للمستقطبين.



الجهة
المالكة
للمبادرة

11

تحسين العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل



تهدف المبادرة إلى تحسين العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل من خلال التعديل على لواائح وأنظمة العمل للسماح بالتنقل الوظيفي للوافدين وتحسين آليات الخروج والعودة والخروج النهائي مما سيساهم في رفع جاذبية سوق العمل ورفع تنافسيته، ويعزز جاذبيته للعملة الوافدة ذوي المهارات العالية.



الجهة
المالكة
للمبادرة

تنفيذ برامج العمل في الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة



تهدف المبادرة إلى تنفيذ مخرجات الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، التي ترتكز على: تسهيل توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تعديل اللواائح وأنظمة العمل، إنشاء قاعدة بيانات، تأسيس وتفعيل سجل وطني للإعاقة متكامل من حيث التقييم الطبي والتربوي والاجتماعي والمهني بهدف الوصول إلى رصد عدد حالات الإعاقة ونوعها ودرجتها، تطوير وتفعيل برنامج خاصة لرفع وعي المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، رفع وعي الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع، التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب الشأن والتركيز على تطوير وتفعيل برنامج عمل الأشخاص ذوي الأمراض النفسية والأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، التوسيع بخدمات التوظيف في القطاع الخاص والعام والثالث.



الجهة
المالكة
للمبادرة

توثيق ورقمنة عقود العمل



تهدف المبادرة إلى إلزام أصحاب الأعمال برفع وتحديث معلومات عقود العمل الخاصة بموظفي القطاع الخاص (السعوديين وغير السعوديين)، وتأكيد صحة البيانات المدخلة من قبل العاملين بشكل دوري من خلال خدمة إلكترونية، بالإضافة إلى الاستفادة من الخدمة في مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل بحيث يتم إيجاد صيغة موحدة للعقود.



الجهة
المالكة
للمبادرة

14

تمكين المرأة في الخدمة المدنية وتعزيز دورها القيادي



تهدف المبادرة إلى زيادة نسبة المشاركة النوعية للمرأة في سوق العمل على جميع المستويات الوظيفية الحكومية من خلال تقلد المرأة للمناصب الوظيفية القيادية الهيكلية العليا في الأجهزة الحكومية في الخدمة المدنية، واستثمار طاقاتها وقدراتها وتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها بهدف تحقيق التوازن بين الجنسين.



الجهة
المالكة
للمبادرة

برنامج دور الإيواء للعمالة



تهدف المبادرة إلى تطوير دور الإيواء بما في ذلك تطوير الإجراءات لمراكز الإيواء، واستقبال ومغادرة العاملات المنزليات، وتحسين أداء تشغيل دار الإيواء الحكومي، وخصخصة دور الإيواء، وبناء نموذج تشغيلي جديد لدور الإيواء مما يسهم في حل التحديات الحالية في زيادة كفاءة وفعالية دور الإيواء الحالية وأتمتها للأداء التشغيلي لها مما سيساعد في زيادة الكفاءة التشغيلية وجعلها بيئة ذات جودة عالية للعمالة مع تقليل التكاليف على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.



الجهة
المالكة
للمبادرة

توفير خدمات رعاية الأطفال للنساء العاملات



تهدف المبادرة إلى تقديم الدعم لتمكين المرأة العاملة السعودية من اللتحاق بسوق العمل والاستمرار فيه وهي مطمئنة على الرعاية المقدمة للأطفالها أثناء فترة عملها، عبر تسجيل أطفالها في أحد مراكز خدمة ضيافة الأطفال المرخصة في نظام "قرة" الإلكتروني.



الجهة
المالكة
للمبادرة

دعم وتسهيل نقل المرأة

اسس
المبادرة

وصاف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى دعم عمل المرأة السعودية في القطاع الخاص من خلال تنفيذ حلول لمعالجة تحدي المواصلات والنقل من وإلى مكان العمل لدعم استقرارها الوظيفي من خلال اقتراح وتصميم نظام لتأمين خدمة المواصلات وإنشاء تقرير خاص يوضح عدد المستفيدات من الدعم المادي والذي بدوره يوضح مدى تحقيق مستهدفات المبادرة.

تطوير نظام التسوية الودية للخلافات العمالية

اسس
المبادرة

وصاف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى تطبيق مشاريع تساهم في إحداث نقلة نوعية في مستوى جاذبية البيئة القانونية للعمل في السوق السعودي، حيث إن غياب البيئة القانونية المناسبة هي أحد أهم العوامل في تقليل جاذبية سوق العمل السعودي مما ينعكس سلباً على عدد المشاركين فيه، عن طريق تطبيق المشاريع الآتية:

- إعادة هندسة الإجراءات التشغيلية وتطبيق نماذج تشغيلية محدثة.
- تطوير التشغيلي والقانوني لإدارات التسوية الودية.
- أتمنة الإجراءات وتطوير الأنظمة والخدمات الإلكترونية.





البعد الخامس التحول الرقمي

البعد الخامس: التحول الرقمي

يعمل البعد على تهيئة البيئة الممكنة للتحول الرقمي واستدامته من خلال تطوير اللوائح والأنظمة والممكّنات التشريعية وتذليل كافة العقبات التي تعيق عملية التحول الرقمي في القطاعات الحكومية والخاصة وغير الرسمية من خلال تطوير الحكومة الإلكترونية وتنمية الاقتصاد الرقمي وتحسين الخدمات الحكومية المقدمة ورفع جودتها من قبل كافة الجهات ذات العلاقة وتعزيز البنية التحتية الرقمية للجهات، كما يسهم البعد في تهيئة البيئة المناسبة لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة.



الجهات المشاركة



هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
Communications & Information
Technology Commission



الأهداف الاستراتيجية



3.3.2

تنمية الاقتصاد الرقمي



5.2.4

تطوير الحكومة الإلكترونية



أبرز مؤشرات البعد



المؤشر	الهدف الاستراتيجي	خط الأساس*	مستهدف 2025
حصة الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الإجمالي	تنمية الاقتصاد الرقمي	%13 2017	%19.2
عدد نماذج الأعمال الرقمية الأولية	تنمية الاقتصاد الرقمي	10 2019	150 مستهدف 2023
عدد المشاركين في أنشطة نشر الوعي الرقمي	تنمية الاقتصاد الرقمي	0 2020	1,060,000
ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية	تطوير الحكومة الإلكترونية	44 2016	26 مستهدف 2024
مبلغ الوفورات الناجمة عن المبادرات الحكومية الرقمية	تطوير الحكومة الإلكترونية	0.61 مليار 2019	3.24 مليار
قياس التحول الرقمي الحكومي	تطوير الحكومة الإلكترونية	%45 2019	%75
مستوى نضج تحول الخدمات الحكومية الرئيسية رقمياً	تطوير الحكومة الإلكترونية	%60 2016	%92

* تمثل قيمة خط الأساس أول قراءة للمؤشر من بدء العمل عليه من خلال برنامج التحول الوطني.



أبرز مبادرات البعد



1

تحفيز الاستثمار في نشر شبكات الألياف الضوئية في المناطق الحضرية

اسس
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى تحفيز الاستثمار في نشر شبكات الألياف الضوئية في المناطق الحضرية للوصول إلى 60% من المنازل في المملكة عن طريق دعم مالي وتنظيمي، يهدف لزيادة الجدوى الاقتصادية للاستثمار في البنية التحتية الرقمية.

2

هيئة بيئه مستدامة للنهوض بصناعة تقنية المعلومات والاتصالات ومواكبة التطورات المتتسارعة

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى تطوير خطة تقنية المعلومات الوطنية بالتنسيق مع القطاع الخاص لتحديد الأولويات والالتزامات والمتطلبات الأساسية، وتعزيز وتنمية مفهوم المحتوى المحلي في القطاع، وزيادة نسبة تبني التقنيات الناشئة في سوق تقنية المعلومات، والمشاركة في المشاريع الحكومية وبناء القدرات، وتحديث سياسات وتوجهات وأولويات القطاع ومراجعة وتحديث تشريعات القطاع.

3

إطلاق برنامج شامل يهدف لنشر الوعي والمعرفة الرقمية وتأهيل كوادر وطنية ذات كفاءة عالية للدفع بعملية التحول الرقمي

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى إطلاق برنامج شامل لتطوير مهارات تلبی احتياجات سوق العمل للمساهمة في معالجة تحدي الفجوة بين العرض والطلب بالنسبة للكفاءات الوطنية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وذلك من خلال تقديم برامج تدريبية في جميع مناطق المملكة وتؤمن منح دراسية وزيادة المحتوى ونشر الوعي التقني.

4

تطوير الاستراتيجية وخارطة الطريق والممكنتات الأساسية لرقمنة القطاعات ذات الأولوية

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى تعديل وتسريع التحول الرقمي من خلال دعم القطاعات ذات الأولوية لتحقيق أكبر أثر في تنمية الاقتصاد الرقمي، وذلك عن طريق:

- « رسم خطط التحول الرقمي وتفصيل خارطات الطريق للتحول الرقمي للقطاعات والدعم في تفعيلها.
- « العمل على استغلال التقنيات الحديثة والناشئة لمعالجة التحديات الوطنية وتوضيح الأثر الاجتماعي والاقتصادي من تطبيقها.
- « العمل على قياس التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي وتطوير التقارير الدورية التي توضح التحديات والفرص القائمة في مجالات التحول الرقمي الوطني وعلى مستوى القطاعات.
- « دراسة البيئة التشريعية ونماذج العمل والدعم في بناء بنية تحتية رقمية متينة تدعم كل من القطاع الحكومي والخاص في المساهمة في رفع حصة الاقتصاد الرقمي.

5

تحفيز وتبني الابتكار الرقمي من خلال دعم الرياديين والشركات المحلية الرقمية



تهدف المبادرة إلى توفير عناصر الدعم من خلال برامج المبادرة للنظام البيئي للابتكار الرقمي وتنمية ريادة الأعمال التقنية عبر: تسهيل الوصول للشراائح المستهدفة، تسهيل الوصول للمواهب، تسهيل الوصول للبيانات والتنظيمات، تسهيل الوصول للتكنولوجيا والدعم، تسهيل الوصول للأسواق، تسهيل الوصول للتمويل.



تطبيق حوكمة فعالة ومعايير مشتركة للحكومة الإلكترونية وتمكين تحسين تجربة المستخدم



تهدف المبادرة إلى تطوير الحكومة الفعالة ومعايير المشتركة لدعم الكيانات الحكومية وتمكين التعامل الفعال للمواطنين والمقيمين والشركات، ويركز نطاق عمل هذه المبادرة على الحلول المناسبة لتطبيق استراتيجية فعالة ومعايير مشتركة من خلال معايير وسياسات الحكومة الرقمية وحلول أنظمة الموارد المركزية، كما ستعمل المبادرة على تطوير مرصد الخدمات الإلكترونية الحكومية 2.0، وقياس التحول الرقمي الحكومي، وقياس رضا المستفيد.



تحفيز التوسيع في خدمات الاتصالات عن طريق توفير الطيف التردددي وتسهيل آلية الحصول على التصاريح



تهدف المبادرة إلى تحفيز التوسيع في خدمات الاتصالات عن طريق توفير الطيف التردددي وتسهيل آلية الحصول على التصاريح، وستعمل المبادرة على توفير الترددات المحددة لتقديم خدمات الاتصالات ذات النطاق العريض المخصصة لجهات عسكرية وأمنية ومدنية، وإعداد استراتيجية وطنية للطيف التردددي، والعمل على الأطر الأساسية للشراكة بين وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان و يقدم خدمة الاتصالات وتقنية المعلومات لتسهيل أعمال نشر خدمات النطاق العريض.

8

إطلاق أنظمة وتطبيقات ذكية مشتركة للتعاملات الحكومية

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى إطلاق أنظمة وتطبيقات مشتركة لرفع مستوى الشفافية وتسهيل وصول المستفيدين من الخدمات الحكومية للمعلومة، وذلك سعياً للانتقال لمفهوم الحكومة الذكية ودعم رفع القدرات الرقمية للجهات الحكومية، من خلال دعم وإطلاق المنصات والتطبيقات والخدمات المشتركة بين كامل الجهات الحكومية.

9

تعزيز الأمان الرقمي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى رفع مستوى النضج في استمرارية الأعمال ومستوى الأمان الرقمي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وهو ما سيسمح في رفع مستوى الثقة في الاقتصاد الرقمي وزيادة الموثوقية في القطاع، حيث ستعمل المبادرة على وضع إطار وسياسات ومعايير ونماذج في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لتحديد المخاطر والأمنية الرقمية وكيفية ترتيب أولوياتها، كما ستعمل هذه السياسات ومعايير على التأكد من وجود خطط لاستمرارية الأعمال تناسب مع كل خطر.

10

تطوير وتفعيل منصات الحكومة الشاملة والمفتوحة

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة



تهدف المبادرة إلى رفع نسبة استخدام الخدمات الحكومية المقدمة عن طريق القنوات الإلكترونية مقارنة بالخدمات المقدمة بالطرق التقليدية ومعالجة ضعف استخدام الخدمات الحكومية عن طريق القنوات الرقمية من قبل المستخدمين، ويتم العمل على تحقيق ذلك عبر تطوير المنصات والنماذج والبرامج التي تعالج أسباب ضعف إقبال المواطنين والمقيمين على استخدام الخدمات المقدمة إلكترونياً وذلك من خلال تبني وتطوير مفاهيم الحكومة الشاملة والذي يهدف إلى تعزيز مبدأ التكامل في تقديم الخدمات بين الجهات الحكومية لتقديم تجربة موحدة وآمنة لكافة المستفيدين.

إطلاق السحابة الحكومية ورفع مستوى التكامل الحكومي



تهدف المبادرة إلى معالجة ضعف مستوى التكامل الحكومي للخدمات الإلكترونية والمنصات الوطنية عبر تفعيل تبني السحابة الحكومية والتجارية من قبل الجهات الحكومية وكذلك زيادة عدد ونوع الخدمات بين الجهات الحكومية عن طريق ترقية قناة التكامل الحكومية وأتمتها عملية الارتباط وتبادل الخدمات.



الجهة
المالكة
للمبادرة

وصف
المبادرة

تحفيز الاستثمار في نشر خدمات الاتصالات وخدمات النطاق العريض اللاسلكية في المناطق النائية

الاسـم
المـبـادـرـة

تهدف المبادرة إلى تحفيز الاستثمار بشبكات خدمات الاتصالات الأساسية لجميع المناطق النائية بالمملكة وشبكات النطاق العريض اللاسلكية عالية السرعة لـ 70% من المنازل في المناطق النائية بالمملكة عن طريق دعم مالي وتنظيمي، كما تهدف لزيادة الجدوى الاقتصادية للاستثمار بالبنية التحتية الرقمية.



الجهة
المالكة
للمبادرة

وصف
المبادرة

تحسين جودة واستدامة خدمات الإنترن特 وتطوير بيئة مواطنة لقطاع الاتصالات من خلال تحديث الأطر التنظيمية والتراخيص



تهدف المبادرة إلى زيادة حركة الإنترنط المحلية وتفعيل دور مقسّمات الإنترنط المحايدة مما سيساهم في تحسين جودة خدمات الإنترنط ويمكن قياس ذلك عن طريق أدوات ومنصات سيتم استحداثها لقياس جودة تجربة الإنترنط في المملكة، كما ستقوم المبادرة بتقديم دراسة لتعزيز موثوقية وجودة البنية التحتية وتحسين فرص الاستثمار في خدمات الاستضافة على المستوى الوطني مما سيسهم في نمو الاقتصاد الرقمي في المملكة.



ترشيد الإنفاق الحكومي وتفادي الأزدواجية في الاستثمار على تقنية المعلومات



تهدف المبادرة إلى رفع كفاءة الخدمات الحكومية الإلكترونية من خلال تكاليفها المالية، وذلك بالعمل على عدة ممارسات تقنية تهدف إلى تطوير الحكومة الإلكترونية، ومنها: تطوير وتوحيد معايير تقنية المعلومات، توحيد موارد تقنية المعلومات ورفع كفاءة الشراء، تطبيق ممارسات الشراء الموحد والاستراتيجي من خلال الاتفاقيات الإطارية مع شركات القطاع الخاص.



15

نشر النطاق العريض في المناطق الحيوية



وصـفـيفـةـ المـبـادـرـةـ

تهدف المبادرة إلى توفير خدمات النطاق العريض اللاسلكي في مراكز الخدمات الحيوية ذات الحساسية الأمنية، بما فيها: المراكز الأمنية، ومركـزـ الـهـلـلـ الأـحـمـرـ، وـمـرـاكـزـ حـرسـ الحـدـودـ فيـ كـافـةـ منـاطـقـ الـمـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ، وـذـلـكـ مـنـ خـلـالـ تـحـفيـزـ الـاسـتـثـمـارـ وـإـشـاءـ صـنـدـوقـ لـلـبـنـيـةـ التـحـتـيـةـ معـنـىـ بـتـطـوـيرـ الـبـنـيـةـ الرـقـمـيـةـ.



الجهـةـ المـالـكـةـ لـلـمـبـادـرـةـ

16

التـوـسـعـ وـرـفـعـ جـوـدـةـ النـطـاقـ العـرـيـضـ فـيـ مـنـاطـقـ الـمـمـلـكـةـ



وصـفـيفـةـ المـبـادـرـةـ

تـهـدـيـفـ المـبـادـرـةـ إـلـىـ تـحـسـينـ وـرـفـعـ جـوـدـةـ النـطـاقـ العـرـيـضـ فـيـ الـمـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ وـذـلـكـ مـنـ خـلـالـ تـحـفيـزـ الـاسـتـثـمـارـ وـإـشـاءـ صـنـدـوقـ لـلـبـنـيـةـ التـحـتـيـةـ معـنـىـ بـتـطـوـيرـ الـبـنـيـةـ التـحـتـيـةـ الـرـقـمـيـةـ، بـحـيثـ يـتـاحـ لـ85ـ%ـ مـنـ الـمـسـاـكـنـ فـيـ مـنـاطـقـ الـمـمـلـكـةـ سـرـعـةـ بـيـانـاتـ لـلـتـقـلـيـدـ تـقـلـيـدـ عـنـ 100ـ مـيـجـابـيـتـ فـيـ الثـانـيـةـ كـمـاـ يـتـاحـ لـ95ـ%ـ مـنـ الـمـسـاـكـنـ سـرـعـةـ بـيـانـاتـ لـلـتـقـلـيـدـ عـنـ 20ـ مـيـجـابـيـتـ فـيـ الثـانـيـةـ.



الجهـةـ المـالـكـةـ لـلـمـبـادـرـةـ

17

تشـرـيـعـاتـ وـسـيـاسـاتـ مـنـظـومـةـ الـاتـصـالـاتـ وـتـقـنـيـةـ الـمـعـلـومـاتـ



وصـفـيفـةـ المـبـادـرـةـ

تـهـدـيـفـ المـبـادـرـةـ إـلـىـ بـنـاءـ قـطـاعـ رـقـمـيـ فـيـ الـمـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ مـنـطـوـرـ وـجـاذـبـ لـلـاسـتـثـمـارـ وـذـلـكـ مـنـ خـلـالـ تـوـفـيرـ الـسـيـاسـاتـ وـالـتـشـرـيـعـاتـ الـتـيـ مـنـ شـائـنـهاـ أـنـ تـدـعـمـ اـسـتـرـاتـيـجـيـةـ الـتـحـولـ الـوطـنيـ.



الجهـةـ المـالـكـةـ لـلـمـبـادـرـةـ

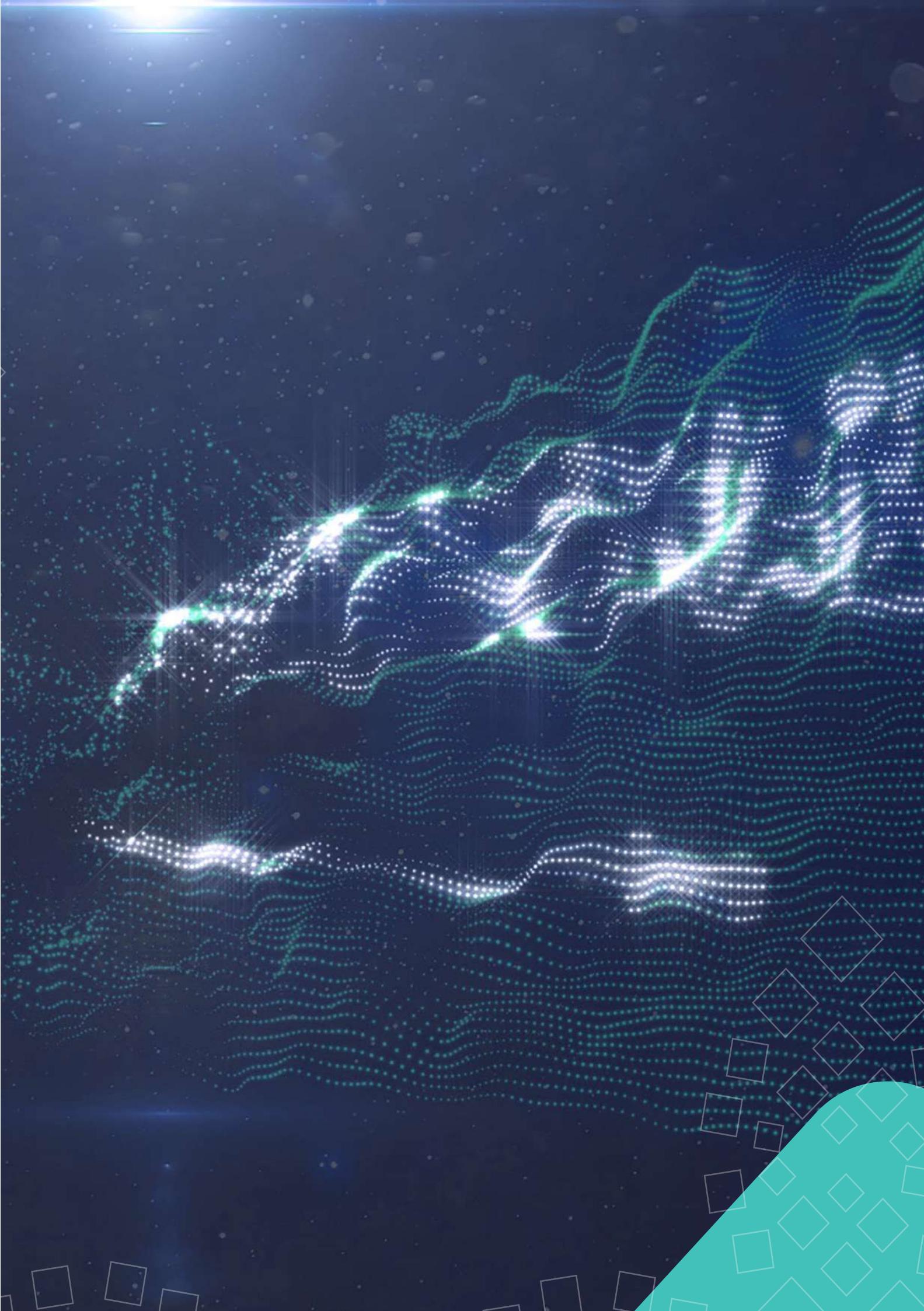
مبادرة جديدة



برـنـامـجـ التـحـولـ الـوطـنيـ

VISION 2030
المـلـكـيـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

98





البعد السادس
الإسهام في تمكين القطاع الخاص

البعد السادس: الإسهام في تمكين القطاع الخاص

يعمل الْبُعْد على تذليل العقبات أمام تنمية القطاع الخاص ليتمكن من تحقيق كامل إمكانياته، من خلال إعداد مجموعة مختلفة من المقومات التي تساعده على تحقيق التنمية المستدامة للقطاع الخاص في المملكة، إذ تهدف استراتيجية الْبُعْد إلى رفع مستوى جاذبية القطاع الخاص عن طريق تسهيل ممارسة الأعمال ودعم قنوات التواصل مع مجتمع الأعمال واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحليه المباشرة الأمر الذي يُعد بمثابة حافز وداعم لنمو القطاع الخاص، كما سيسعى الْبُعْد إلى تطوير وتعزيز استدامة قطاعات الأعمال ودعمها من خلال تطوير قطاع التجزئة وتكييف اللوائح والأنظمة بما يحقق استدامة نمو القطاع الخاص، كما سيسعى الْبُعْد إلى دعم وتطوير الشركات الوطنية الواعدة للانفتاح والمنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال تمكينها لتحقيق الريادة العالمية في قطاعاته ومساعدتها في تنافسيّة منتجاتها وعلاماتها التجارية لضمان نجاحها وتحقيق طموحات رؤية 2030



الجهات المشاركة



وزارة الاقتصاد والتنمية
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING



الموارد البشرية
والتنمية الاجتماعية



وزارة الاستثمار
Ministry of Investment



وزارة التجارة
Ministry of Commerce



المركز السعودي للأعمال
Saudi Business Center



المواصفات السعودية
Saudi Standards



الهيئة السعودية للملكية الفكرية
Saudi Authority for Intellectual Property



وزارة التعليم
Ministry of Media



الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade



منشآت
monsha'at

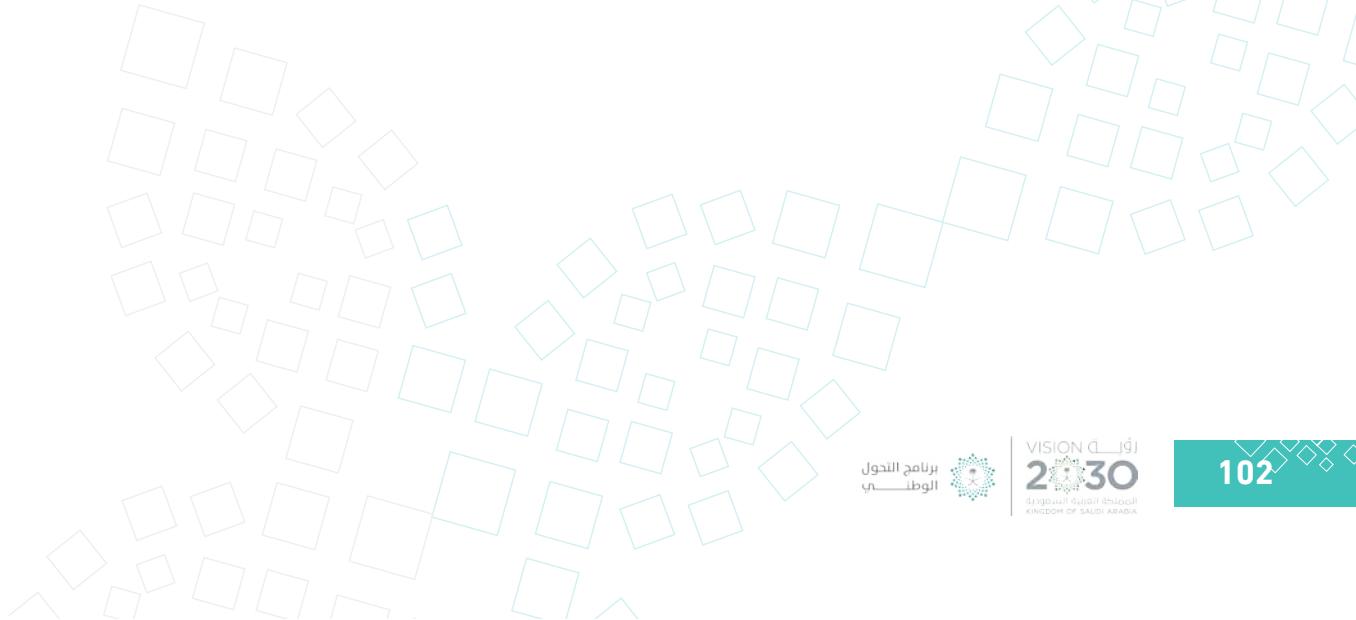
هيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority



بنك التنمية الاجتماعية
SOCIAL DEVELOPMENT BANK



المركز الوطني للتنافسية
NATIONAL COMPETITIVENESS CENTER
TAYSEER



الأهداف الاستراتيجية



3.1.1 تسهيل ممارسة الأعمال



3.1.6 جذب الاستثمارات الأجنبية والمحليّة



3.3.5 تطوير قطاع التجزئة



3.7.1 دعم الشركات الوطنية لتعزيز ريادتها عالمياً



3.7.2 تطوير الشركات المحلية الوعادة إلى شركات رائدة إقليمياً وعالمياً



4.3.2 زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد



4.3.3 زيادة مساهمة الأسر المنتجة في الاقتصاد



5.3.2 دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال



6.2.2 تعزيز اهتمام الشركات باستدامة الاقتصاد الوطني



أبرز مؤشرات البعد



المؤشر	الهدف الاستراتيجي	خط الأساس*	مستهدف 2025
عدد الشركات الكبرى الرائدة التي سيتم تعزيز ريادتها عالمياً	دعم الشركات الوطنية الكبرى لتعزيز ريادتها عالمياً	21 2019	45
نسبة تقدم الشركات الوعادة في خطط تحويلها لشركات رائدة إقليمياً وعالمياً	تطوير الشركات المحلية الوعادة إلى شركات رائدة إقليمياً وعالمياً	يجري العمل على تحديده	%80
حجم تدفقات الاستثمار المحلي	جذب الاستثمارات الأجنبية والمحالية	يجري العمل على تحديده	يجري العمل على تحديده
حجم تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة	جذب الاستثمارات الأجنبية والمحالية	17.11 2019	95.4 مiliar
نسبة رضا مجتمع الأعمال عن قنوات التواصل الحكومية	دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال	%90 2020	%93
القرب من الدولة الأفضل أداءً في تقرير مؤشرات البنك الدولي (Doing Business)	تسهيل ممارسة الأعمال	%61 2017	%81
نسبة مشاركة قطاع التجزئة في الناتج المحلي الإجمالي	تطوير قطاع التجزئة	%10 2019	%12
نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي	زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد	%21.9 2016	%29.9

* تمثل قيمة خط الأساس أول قراءة للمؤشر منذ بدء العمل عليه من خلال برنامج التحول الوطني.

أبرز مؤشرات البعد



المؤشر	الهدف الاستراتيجي	خط الأساس*	مستهدف 2025
حجم مبيعات الأسر المنتجة المدعومة من بنك التنمية الاجتماعية	زيادة مساهمة الأسر المنتجة في الاقتصاد	360 مليون ريال 2016	18.8 مليار ريال
عدد العاملين في قطاع الأسر المنتجة المستفيدة من خدمات بنك التنمية الاجتماعية	زيادة مساهمة الأسر المنتجة في الاقتصاد	3,000 مستفيد 2016	92,374 مستفيداً
نسبة الشركات التي تطبق الحد الأدنى من معايير الاستدامة	تعزيز اهتمام الشركات باستدامة الاقتصاد الوطني	%0 2020	%80

* تمثل قيمة خط الأساس أول قراءة للمؤشر منذ بدء العمل عليه من خلال برنامج التحول الوطني.



أبرز مبادرات البعد



تحديد وإعداد وتقدير الشركات السعودية الوعدة المحتمل رياحتها عالمياً

تهدف المبادرة إلى تحديد الشركات السعودية الوعدة ذات القدرة على المنافسة دولياً، واكتساب الريادة في السوق على المدى القريب أو المتوسط، وتقدير مدى ملاءمتها ومستوى استعدادها للتوسيع دولياً.



اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

مبادرة جديدة

2

تقييم الجوانب التنظيمية والتشريعية لتحسين البيئة الاستثمارية الخارجية للشركات



تهدف المبادرة إلى إجراء دراسة شاملة تستهدف تطوير آليات عمل فعالة وشاملة للتحسين السياسات والأنظمة والتشريعات والعمليات والحوافز في القطاعات الحكومية ذات العلاقة بما يسهم في تحفيز وتطوير وتسهيل الاستثمار الخارجي للشركات الوطنية الرائدة والشركات المحلية الواعدة وتحقيق المنافسة عالمياً وذلك من خلال تحديد أوجه التطوير الضرورية والوصول إلى التعديلات التشريعية والتنظيمية اللزجة والتوافق على ذلك مع الجهات ذات العلاقة.



الجهة
المالكة
للمبادرة

3

تقييم وتصنيف الشركات الوطنية الرائدة المحتملة للريادة الدولية



تهدف المبادرة إلى القيام بأعمال التقييم والتصنيف للشركات الوطنية الرائدة المحتملة، بما في ذلك تقييم جدوى مبادرات التوسيع العالمية التي تقدمها كل شركة أئدة.



الجهة
المالكة
للمبادرة

4

وضع نظام إلكتروني لإدارة المشاريع الاستثمارية المتوقعة



تهدف المبادرة إلى إنشاء وإدارة نظام إلكتروني للاستثمار الوطني، يهدف إلى إدارة رحلة المستثمر من كافة أصحاب المصلحة داخل وزارة الاستثمار وخارجها من خلال توفير خدمات وحلول شاملة ومتقدمة والذى من شأنه أن يزيد رضا المستثمرين ويحسن تجربة المستثمر بالإضافة إلى زيادة عدد المستثمرين المحتملين.



الجهة
المالكة
للمبادرة

مبادرة جديدة

5

تسويق المملكة كوجهة استثمارية جاذبة للاستثمار



وصف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى تفعيل الهوية الوطنية الموحدة لتسويق وجذب الاستثمارات في المملكة "استثمر في السعودية" حيث تعمل وزارة الاستثمار بالتنسيق مع كافة الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى على توحيد الرسائل وتضافر الجهود في تطوير وتنفيذ الحملات التسويقية والإعلامية وتنظيم الفعاليات والمنتديات والمشاركة فيها.



الجهة
المالكة
للمبادرة

6

تشغيل مركز التفاوض والصفقات الاستثمارية



وصف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى تشغيل مركز التفاوض لعرض الفرص الاستثمارية والمزايا والحوافز بطريقة تفاعلية، تتيح للمستثمرين الحصول على كافة المعلومات والمجتمع فعلياً أو افتراضياً مع الأطراف ذات العلاقة، والدخول في مرحلة المفاوضات وعقد الصفقات الاستثمارية، باستخدام الهوية الوطنية الموحدة لتسويق وجذب الاستثمارات في المملكة "استثمر في السعودية" حيث تعمل وزارة الاستثمار بالتنسيق مع كافة الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى على توحيد الرسائل وتضافر الجهود في تطوير وتنفيذ الحملات التسويقية والإعلامية وتنظيم الفعاليات والمنتديات والمشاركة فيها.



الجهة
المالكة
للمبادرة

7

تقديم خدمات لكبار المستثمرين الاستراتيجيين المحليين والأجانب



وصف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى تطوير الخدمات المقدمة للمستثمرين الكبار والاستراتيجيين المحليين والأجانب يهدف إلى حل التحديات التي يواجهها المستثمر مع الجهات الحكومية المختلفة، بحيث يتم تحسين البيئة الاستثمارية لتكون جاذبة للاستثمار، عن طريق العمل على استدامة الحلول التي تقدم للمستثمرين لتعزيز ثقتهم، وما يترتب على ذلك من زيادة الناتج المحلي، وخلق الوظائف بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030، ومراجعة النموذج التشغيلي الحالي وتطوير نموذج التشغيل المستهدف لمراكز الأعمال وخدمات القيمة المضافة.



الجهة
المالكة
للمبادرة

مبادرة جديدة



برنامج التداول
الوطني



108

توثيق وتقديم دراسات لتحسين رحلة المستثمر

اسئلة
المبادرة

تهدف المبادرة إلى دراسة وتقدير تجربة ورحلة المستثمر الحالية عن طريق استخدام الأدوات التي من شأنها فياس ومتابعة الإجراءات من ناحية رضا المستثمر والوقت المستغرق لكل إجراء وتقدير جودة الخدمة المقدمة، ويتم ذلك من خلال تقديم المقترنات لتطوير الإجراءات وفق أفضل المعايير الدولية لخدمة المستثمرين من أجل مساندتهم في مختلف مراحل عملية الاستثمار مع توفير مجموعة كاملة من خدمات المتابعة المستمرة ومراقبة الأداء، مثل: الأجهزة اللوحية، نظام الوقت وحجز المواعيد، الكاميرات، برامج مراقبة العمليات، شاشات العرض، الترجمة الفورية، الرد الآلي الافتراضي والسعى للحصول على مزارات المستثمرين ومواصلة العمل على تحسين رحلة وتجربة المستثمر وتقديم تقارير تفاعلية لقياس رحلة المستثمر لقياس رضا المستثمرين وثقفهم في بيئة الأعمال داخل المملكة، وانتهاءً بتوثيق دليل إجراءات متکامل لرحلة المستثمر.



الجهة
المالكة
للمبادرة

حصر وتطوير الفرص الاستثمارية لجذب المستثمرين الأجانب والمحليين

اسئلة
المبادرة

تهدف المبادرة إلى العمل على دراسة وتضمين الاستثمار في الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية بالتعاون مع الجهات الحكومية المالكة للفرص، ودراسة الفرص الناشئة من التطورات الاقتصادية الناتجة من الجواهر والأزمات والعمل على تحديد القطاعات المتأثرة وتوليد الفرص الاستثمارية واستغلالها ومساندة فرق عمل الجهات الحكومية ذات العلاقة، وتقديم الدعم والخدمات للمستثمرين المحليين والأجانب الحاليين والمتحتملين وذلك لزيادة رضاهم مما له الأثر المباشر في استقطابهم وبعد مشاريع جديدة نوعية وكمية.



الجهة
المالكة
للمبادرة

دراسة للحزم التحفيزية ووضع خطط تنفيذها للقطاعات المستهدفة

اسئلة
المبادرة

تهدف المبادرة إلى تحليل الحوافز الحالية في القطاعات ذات الأولوية وإجراء دراسات ومقارنات معيارية لمعرفة الحوافز المناسبة لكل قطاع وتصميم مجموعة من الحوافز التي من شأنها جذب المستثمرين.



الجهة
المالكة
للمبادرة

11

تطوير تشريعات التجارة



تهدف المبادرة إلى تطوير بعض أنظمة ولوائح وزارة التجارة بما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية الرائدة في مجالات التجارة وعمل مواءمة بين الأنظمة التجارية الدولية والتجارب الرائدة، وعكسها على الأنظمة المحلية بما يساهم في تنفيذ خطة التحول الوطني ودعم نمو القطاع الخاص.

12

إطلاق برنامج سلامة المنتجات



تهدف المبادرة إلى إطلاق 3 حزم من اللوائح الفنية سنويًا ضمن سلسة إجراءات معتمدة لاعتماد اللوائح يتم فيها ضمان كفاءة جهات منح الشهادات من خلال عملية القبول، وتأصيل عملية تتبع المنتجات في الأسواق، مدعاة بالرقابة الفعالة على الأسواق المحلية، وإطلاق أنظمة إلكترونية تهدف لضمان سلامة تداول المنتجات عبر الحدود.

13

التحول الرقمي لمنظومة التجارة



تهدف المبادرة إلى تطوير القدرات التقنية لمنظومة التجارة بما يشمل تطوير وبناء البنية التحتية لتقنية المعلومات، ومنصات الخدمات التقنية المشتركة وأئمته الأنظمة والعمليات التقنية للتحول إلى التقنية الرقمية ورفع مستوى أمن المعلومات في المنظومة.

110

تطوير الامتياز التجاري



تهدف المبادرة إلى دراسة ووضع التطبيقات والأدلة التشغيلية الخاصة بالامتياز التجاري، ودعم منظومة الامتياز بما يشمل دراسة وتهيئة البيئة التنظيمية ووضع البرامج الإرشادية والتدريبية والخدمات الاستشارية وتقديم الخدمات للمستفيدين، ونشر ثقافة الامتياز التجاري بما يشمل إنشاء أكاديمية إلكترونية للامتياز التجاري وتنظيم الفعاليات والمعارض ذات العلاقة، بالإضافة إلى بناء موقع وباباية إلكترونية، ونشر العلامات المحلية كفرص للتجارة من خلال تطوير علامات تجارية محلية واستقطاب العلامات التجارية العالمية.



أدوات وممكّنات تطوير الأنظمة والسياسات وتطبيقاتها



تهدف المبادرة إلى توفير أدوات ومكانات لتطوير الأنظمة والسياسات التجارية والاستثمارية وتطبيقها بحيث تكون واضحة وفعالة وقابلة للتطبيق، وتوفير الأدوات القانونية المساعدة، والحد من المشكلات، وتنسق الحصوا، عليها بمختلف المسائل.



ممكنات تطبيق نظام الرهن التجاري



تهدف المبادرة إلى إيجاد ممكنتاً تضمن نجاح الرهن التجاري وتطبيقه بشكل كامل وصحيح حيث تأتي الحاجة إلى إتمام إجراء الرهن بشكل إلكتروني من خلال منصة خاصة بالسجل الموحد للرهون لتجنب الالحاد العدوى ومتطلب حضور الراهن.



تحفيز الابتكار وتحويل الاختراعات إلى منشآت ناشئة

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى تحفيز وتفعيل المنظومة الابتكارية فيما يخدم منظومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والناشئة وتحفيز دورها من خلال مساعدتها في مواكبة وتطبيق مفهوم الابتكار في منشآتها ودعم تبنيها للابتكار لدعم نموها وتطورها من خلال مراكز ابتكار داعمة وتفعيل مشاركة وتطبيق الأفكار بشكل جماعي وواقعي من خلال منصة الأفكار الوطنية ودعم تجربة براءات الاختراع مما يحفز إطلاق الأفكار الجديدة والتطويرية للقطاعات المختلفة وتطبيقاتها عملياً، وتكريمهم وإبرازهم من خلال معرض وجائزة سنوية.



الجهة
المالكة
للمبادرة

تمكين البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

تهدف المبادرة إلى مكافحة التستر التجاري في عدة قطاعات رئيسية، وذلك من خلال العمل على دراسة كل قطاع وتحديد مسببات التستر التجاري وإيجاد الحلول الجذرية لها، كما تستهدف المبادرة زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، والتي يعتبر التستر التجاري من أكبر معوقات نموها.



الجهة
المالكة
للمبادرة

تطوير ونشر ثقافة وفكر العمل الحر ومبادئ ريادة الأعمال

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر عن طريق تطوير محتوى ريادي وحملات توعوية وبرامج ومعسكرات ريادية وتستهدف هذه البرامج رواد الأعمال الحاليين والمحتملين والطلاب والطالبات ومنظومة التعليم بالإضافة إلى تأسيس وتشغيل مجلس ريادة الأعمال.



20

دعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة



تهدف المبادرة إلى تقديم برامج دعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل احتياجات كل منشأة حسب نموذج العمل مما يساهم في زيادة معدل نموها والحفاظ على استقرارية أعمالها وتوسيعها وتطورها وذلك عن طريق عدّة مسارات حسب حجم المنشأة: متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة، وبحسب الاحتياج: برامج تدريبية وإرشادية، تدخلات نوعية، كما تضم المبادرة العمل على إطلاق منصة طموحة لنمو السعودية والتي تقوم بربط مقدمي الخدمات وجهات الدعم مع المنشآت، بالإضافة إلى ربطها بالمنشآت الكبرى المستفيدة مما يساهم في زيادة نسبة مشاركتها في المشتريات في القطاع العام والخاص لتصل إلى 30% بنهاية أعمال المبادرة كما تقدم المبادرة تقرير دراسة أثر البرامج المقدمة.



الجهة
المالكة
للمبادرة

21

تحفيز رواد الأعمال لدخول قطاع التجزئة



تهدف المبادرة إلى العمل على تحفيز رواد الأعمال السعوديين للاستثمار في قطاع التجزئة من خلال إنشاء دليل متكامل لتشغيل المتاجر وتوضيح المتطلبات الحكومية والخاصة لتشغيل المتجر، بالإضافة إلى توضيح الإجراءات التشغيلية الداخلية في المتجر لمعارضة الأعمال، وبناء نماذج عمل متقدمة لتشغيل متاجر التجزئة مما يساهم في تقليل التكاليف التشغيلية والقدرة على الاستدامة والمنافسة، وسيتم العمل على تحفيز رواد الأعمال من دخول السوق والتعرف على سلوك العميل من خلال برنامج يحاكي الواقع السوق، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص في تخصيص مساحات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأسواق والمجمعات التجارية.



الجهة
المالكة
للمبادرة

22

المركز الوطني للتنافسية



تهدف المبادرة إلى دعم المركز الوطني للتنافسية في تحقيق أهدافه المرتبطة بتطوير البيئة التنافسية في المملكة وتحسينها، والارتقاء بترتيب المملكة في المؤشرات والتقارير العالمية ذات العلاقة، من خلال دراسة المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع العام والخاص وتحديدتها وتحليلها، واقتراح الحلول والمبادرات والتوصيات والإصلاحات ومتابعة تنفيذها.



الجهة
المالكة
للمبادرة

23

تطوير ورفع جودة المتاجر في قطاع التجزئة



تهدف المبادرة إلى العمل على رفع وتطوير جودة متاجر التجزئة في مختلف قطاعاتها الفرعية حسب تصنيف (SIC4)، من خلال العمل على تحديث الاشتراطات البلدية لأنشطة محلات بيع مواد البناء، ومحلات بيع قطع غيار السيارات، ومغاسل الملابس، وتطوير وقياس مؤشر لجودة بيئه العمل في قطاع التجزئة، بهدف قياس رضا الموظفين عن بيئه العمل، مما سيساهم في تحفيز المنشآت على التنافس في تحسينها لجذب الكفاءات والمحافظة عليها.



الجهة
المالكة
للمبادرة

24

دعم وتطوير مسرّعات وحاضنات الأعمال ومجمعات ريادة الأعمال



تهدف المبادرة إلى إنشاء ودعم وتنظيم عمل مسرّعات وحاضنات الأعمال ومساحات العمل المشتركة ومجمعات ريادة الأعمال من خلال معالجة التحديات التي تواجه أصحاب الأفكار والمشاريع الناشئة عن طريق تقديم الدعم المطلوب مثل: التدريب والتطوير، وخدمات الحلول التمويلية والاستثمار.



الجهة
المالكة
للمبادرة

25

إطلاق المعايير القانونية



تهدف المبادرة إلى وضع إطار عمل شامل للإجراءات والسياسات الخاصة بتنظيم أعمال المعايير القانونية في القطاعين الخاص والعام ومطابقة أجهزة القياس القانونية للأنظمة واللوائح الصادرة من الهيئة السعودية للمواصفات والمقييس والجودة.



الجهة
المالكة
للمبادرة

26

مكانت تطبيق نظام الإفلاس



تهدف المبادرة إلى تجهيز وترتيب المتطلبات الالزمة لضمان تطبيق نظام الإفلاس بكفاءة عالية وفق أبرز الممارسات الدولية ويشمل ذلك تهيئة البنية التحتية والتشريعية والكيانات التنفيذية والبرامج المساعدة والتعاون مع الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة، بالإضافة إلى تمكين نظام الإفلاس بالأدوات التي تسهم في تطبيق النظام بفاعلية أكبر.



الجهة
المالكة
للمبادرة

114



رؤية
2030
الوطنية
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

حماية المنتجات المحلية من الممارسات غير العادلة وتمكين النفاذ إلى الأسواق الخارجية

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى توفير الحماية للمنتجات الوطنية من الممارسات الضارة بالتجارة الدولية من خلال اتفاقيات لمكافحة الإغراق والدفاع عن صادرات المملكة في قضايا الإغراق بشكل عام، وكذلك تمكين النفاذ إلى الأسواق الخارجية من خلال إعداد منهجية لإنجاز اتفاقيات تجارة حرة وإعداد استراتيجية وطنية للخدمات وإقامة برامج توعوية للمصدرين والمصنعين المحليين للاستفادة من الاتفاقيات التجارية القائمة والحفاظ على مصالحهم التجارية.



تأسيس البنية التحتية لتحفيز وتمكين التجارة الإلكترونية

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى العمل على تنسيق جهود جميع الأطراف ذات العلاقة المؤثرة في تطوير صناعة التجارة الإلكترونية وضمان التكامل ما بينها فيما يخدم تطوير المجال، ووضع الحلول للقضاء على معوقات التقدم.



تطوير مشاريع إنتاجية للراغبين في ممارسة العمل الحر

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
المالكة
للمبادرة

تهدف المبادرة إلى تقديم خدمات مالية وغير مالية (تأهيل وتدريب فني وحرفي) للمواطنين من الذكور والإناث الراغبين في ممارسة العمل الحر لتمكينهم من تطوير وتنمية مشاريعهم الإنتاجية الصغيرة مما يسهم في رفع مستوى دخلهم وخلق فرص عمل لهم، وذلك عن طريق حوكمة أولويات منح القروض بما يتواكب مع أولويات التنمية المستدامة وبما يتواافق مع العرض والطلب وفقاً للدراسات في المناطق المستهدفة وفي القطاعات المحددة بالإضافة إلى بناء الشراكة التكاملية مع منظمات القطاع غير الربحي (الجمعيات والمؤسسات الخيرية وغيرها) لضمان التغطية الجغرافية والوصول إلى المستفيدن وتمكينهم من امتلاك مشاريعهم المدرة للربح.



30

المراكز السعودية للأعمال الاقتصادية



تهدف المبادرة إلى تيسير إجراءات بدء الأعمال الاقتصادية ومزاولتها، وتقديم جميع الخدمات والأعمال ذات الصلة بها، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية لمعالجة التحديات الحالية في صعوبة إجراءات الحصول على التراخيص من أكثر من جهة حكومية وعدم الترابط فيما بينها، وذلك عن طريق تقديم الخدمات الحكومية والخدمات ذات القيمة المضافة من خلال مراكز الخدمة المكانية والإلكترونية بالترابط والتكامل مع الجهات ذات العلاقة، إضافةً إلى تمكين المركز من إنشاء وإدارة منصات إلكترونية موحدة وشاملة لتقديم الخدمات والأعمال وإدارة برنامج الإيداع الإلكتروني للقواعد المالية قوائم.



المراكز السعودية للأعمال
Saudi Business Center



31

إنشاء بنك المنشآت وتطوير الحلول التمويلية بكمال مساراتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة



تهدف المبادرة إلى إيجاد حلول تمويلية جديدة لسد الفجوة التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر وغير مباشر من خلال الأذرع التمويلية الحكومية والبنوك التجارية والقطاع الخاص وذلك عن طريق تأسيس وتشغيل بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة.



منشآت
monsha'at



32

برامج تطوير المناطق والقطاعات



تهدف المبادرة إلى دراسة تطوير خارطة طريق لقطاعات: المعلومات والاتصالات، الأنشطة العقارية، الترفيه والتسلية، الزراعة، التجزئة، خدمات الدعم والإدارة، المالية وأنشطة التأمين، بالإضافة إلى دراسة تطوير خارطة طريق للمناطق، بناء على أولويات الاستراتيجية الوطنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.



منشآت
monsha'at



33

تطوير التجارة الإلكترونية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة



تهدف المبادرة إلى بناء وتقديم برنامج متكاملة وعالية الجودة لتفعيل وتنمية العمل في قطاع التجارة الإلكترونية عند رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتوفير الخدمات والممكنتات الأساسية الداعمة لنظام تجاري إلكتروني مستدام ومزدهر.



وصـف
المبـادـرة

الجهـة
المـالـكـة
لـلـمبـادـرة

34

تحفيز المنشآت المليارية



تهدف المبادرة إلى دعم عملى للمنشآت المتميزة لتحويلها لمنشآت مليارية خلال رحلة تمتد لعدة سنوات من تقديم التمويل وتسهيل الوصول للجهات الحكومية وعقد الشراكات مع الشركات الكبيرة والخدمات الاستشارية والوصول إلى الأسواق مما سيساهم في زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث سيتم التركيز على المنشآت في القطاعات الواudedة في المملكة وذلك بتقديم الحلول والخدمات والدعم بناء على احتياجات كل شركة من الشركات المرشحة للبرنامج وسوف يتم تحديد معايير الاختيار بناء على دراسة السوق.



وصـف
المبـادـرة

الجهـة
المـالـكـة
لـلـمبـادـرة

35

تحفيز ريادة الأعمال وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع العقاري



تهدف المبادرة إلى تحقيق مخرجات دراسة خارطة طريق تطوير القطاع العقاري لتحفيز ريادة الأعمال وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض الفرص الاستثمارية المتوفرة في هذا القطاع لسد الفجوات المالية والمتمثلة في تحسين تجربة العميل للبحث عن مسكن وتبني المبني الذكي والمصدقة للبيئة وتبني تطوير أساليب البناء المستقبلية وإيجاد حلول تمويلية بديلة من خلال تفعيل التفقيه المالية للقطاع العقاري حيث لا توجد منصات تخدم القطاع في الوقت الحالي.



وصـف
المبـادـرة

الجهـة
المـالـكـة
لـلـمبـادـرة

36

تطوير مركز الاتصال "بيّنة"



تهدف المبادرة إلى تطوير مركز اتصال موحد للجهات الحكومية يتم من خلاله استقبال الاستفسارات والملحوظات والشكاوى الخاصة بالمستفيدين والعمل على معالجتها ومن ثم تقييم الأداء حولها، وتعزيز أدوار الجهات الحكومية في خدمة ودعم المستفيدين لمعالجة تحدي تعدد المنصات لدخول قطاع الأعمال.

وزارة التجارة
Ministry of Commerce

37

قواعد تعزيز الثقة في العقود التجارية



تهدف المبادرة إلى تجهيز وترتيب المتطلبات الازمة لضمان تطبيق نظام توثيق العقود التجارية بكفاءة عالية وفعالية وفق أبرز الممارسات الدولية مما يساهم في زيادة نسبة الإصلاحات الإجرائية والتنظيمية المنفذة لتحسين بيئة الأعمال من مجموعة الإصلاحات ورفع مركز المملكة في مؤشرات البنك الدولي وبالأخص مؤشر إنفاذ العقود التجارية، وهو ما يمكن المستثمرين (شركات - أفراد) من الاستفادة من توثيق العقود ويشمل ذلك تهيئه البنية التحتية والتشريعية والتعاون مع الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة (وزارة العدل - وزارة الداخلية).

وزارة التجارة
Ministry of Commerce

38

برنامج تحسين التواصل مع مجتمع الأعمال



تهدف المبادرة إلى تعزيز علاقة فُمتّعنة وراسخة بين الجهات الحكومية ومجتمع الأعمال وذلك للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة، والتي يسعى من خلالها إلى التميز في الخدمات المقدمة إلى قطاع الأعمال مقسمة حسب كل فئة عبر حزمة من البرامج والإجراءات والمعايير المقدمة للمساهمة في الارتقاء ببيئة الأعمال التجارية لتطوير قنوات التواصل الحالية للجهات الحكومية في مجتمع الأعمال.

وزارة التجارة
Ministry of Commerce

مبادرة جديدة

برنامج التدوير
الوطنيرؤية ٢٠٣٠
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

118

39

تطوير برامج لرفع الثقافة المالية والادخار والوعي بالعمل الحر

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
 المالكة
 للمبادرة



وزارة التجارة
Ministry of Commerce

تهدف المبادرة إلى العمل على إطلاق حملات تثقيفية لزيادة الوعي حول العمل الحر والادخار المالي وتطوير مواد تعليمية لتنمية المواطن حول ريادة الأعمال وثقافتي العمل الحر والادخار المالي تحديداً بالقطاعات المحددة وفقاً للأولويات التنموية.

40

حكومة وتفعيل لائحة تنظيم عمل الأسر المنتجة

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
 المالكة
 للمبادرة



بنك التنمية الاجتماعية
SOCIAL DEVELOPMENT BANK

تهدف المبادرة إلى تفعيل لائحة عمل الأسر المنتجة من خلال وضع القوانين والتشريعات اللازمة لضمان تنظيم عمل الأسر المنتجة ومشروعاتها متناهية الصغر وتسهيل ممارسة الأعمال.

41

تطوير مشاريع إنتاجية للأسر الضمانية القادرة على العمل

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
 المالكة
 للمبادرة



بنك التنمية الاجتماعية
SOCIAL DEVELOPMENT BANK

تهدف المبادرة إلى تقديم قروض وبرامج تدريبية وتأهيلية لمستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي لتمكينهم من ممارسة مشاريعهم مما يسهم في دعمهم للخروج من دائرة الاحتياج إلى الاكتفاء بالتعاون مع وكالة الضمان الاجتماعي ومنظمات القطاع غير الربحي.

42

الحملات الوطنية

اسم
المبادرة

وصف
المبادرة

الجهة
 المالكة
 للمبادرة



وزارة الإعلام
Ministry of Media

تهدف المبادرة إلى تخطيط وتنفيذ وتنظيم ودعم الحملات الوطنية لإبراز إنجازات المملكة ودعم رؤية المملكة 2030 وتعزيز قنوات التواصل مع المواطنين، ورفع مستوى الشفافية للأجهزة الحكومية، وتعمل المبادرة على تطوير الكفاءات البشرية في مجال الإعلام والعلاقات العامة وتستثمر العلاقات الإعلامية والمنصات الرقمية في النشر والتأثير.

43

التدريب والتأهيل ورفع الوعي لاستدامة القطاع الخاص



تهدف المبادرة إلى تطوير برامج تدريبية شاملة لتدريب المدربين ومنسوبي القطاع الخاص بكيفية تطبيق الشركات لممارسات الاستدامة وتمكينهم من إصدار تقارير الاستدامة، بالإضافة إلى تطوير أدلة استرشادية شاملة تحتوي على تعريف القطاع الخاص بالاستدامة ومسؤوليته وتفصيل عن كيفية تطبيق ممارسات مستدامة.



وصف
المبادرة



الجهة
المالكة
للمبادرة

44

الإطار التنظيمي والتشريعات لاستدامة القطاع الخاص



تهدف المبادرة إلى تحديد المنهجية المناسبة لتفعيل تبني الشركات لممارسات مستدامة وإصدار تقارير الاستدامة بناءً على هذه الممارسات والتي تشمل تحديد مراحل تطبيق إصدار التقارير والشركات المستهدفة في كل مرحلة، بالإضافة إلى تحديد دورية وكيفية إصدار التقارير، وتحديد الأنشطة المستهدفة، وإعادة تقييم المعايير الوطنية للاستدامة لضمان مواهمتها مع أهداف وتوجهات المشروع وتوجيدها مع معايير الجهات ذات العلاقة، إضافة إلى ذلك سيتم تحديد حد أدنى من المعايير يقوم القطاع الخاص بالالتزام بتطبيقه بناءً على مبدأ الامتثال أو التفسير.



وصف
المبادرة



الجهة
المالكة
للمبادرة

45

المنصة الوطنية لاستدامة القطاع الخاص



تهدف المبادرة إلى تقديم خدمات وطنية شاملة وموحدة تُعني بكل ما يخص استدامة القطاع الخاص في منصة المسؤولية الاجتماعية، وستشمل الخدمات خاصية إصدار تقارير الاستدامة ورفع البيانات والحزام التدريبي ونقل المعرفة وتمكين وتعزيز التواصل بين شركات القطاع الخاص لنقل المعرفة ومشاركة أفضل الممارسات فيما بينهم بالإضافة إلى تعزيز تواصل القطاع الخاص مع الحكومة.



وصف
المبادرة



الجهة
المالكة
للمبادرة

مبادرة جديدة



برنامج التحول
الوطني

120

FUTURE FORWARD

INVEST
SAUDI

استثمر في
السعودية



INVEST
SAUDI



البعد السابع
تطوير الشراكات الاقتصادية

البعد السابع: تطوير الشراكات الاقتصادية

يهدف الْبُعد إلى تطوير شراكات اقتصادية إقليمية وعالمية مع الشركاء الذين يمثلون مع المملكة تكاملاً اقتصادياً قوياً، لتكوين علاقات في مختلف المجالات والمناطق الاقتصادية، وسيعمل الْبُعد على تحديد فرص ومبادرات الاستثمار في المجالات الاقتصادية المختلفة، بما يضمن تعظيم الاستفادة من الشراكات الاقتصادية الحالية والمستقبلية لتحقيق طموحات رؤية المملكة 2030، وذلك من خلال دراسة وتقدير الشراكات الاقتصادية القائمة مع الدول الخليجية والإقليمية والعالمية وتحديد فرص تعزيزها وتطويرها، بالإضافة إلى دراسة فرص خلق شراكات اقتصادية جديدة مع هذه الدول، بما يضمن تعزيز ورفع مكانة المملكة الاقتصادية خليجياً وإقليمياً وعالمياً.



الجهات المشاركة



الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade



وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

الأهداف الاستراتيجية



3.6.1

الدفع بمسيرة التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي



3.6.2

تطوير العلاقات الاقتصادية الإقليمية



3.6.3

تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء العالميين



أبرز مؤشرات البعد



المؤشر	الهدف الاستراتيجي	خط الأساس*	مستهدف 2025
عدد الاتفاقيات والشراكات الاقتصادية	<ul style="list-style-type: none"> الدفع بمسيرة التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي تطوير العلاقات الاقتصادية الإقليمية 	يجري العمل على تحديده	يجري العمل على تحديده
حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة	<ul style="list-style-type: none"> تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء العالميين 	17.11 مليار 2019	95.4 مليار

* تمثل قيمة خط الأساس أول قراءة للمؤشر منذ بدء العمل عليه من خلال برنامج التحول الوطني.



أبرز مبادرات البعد



1

تطوير الشراكات الاقتصادية والاتفاقيات الدولية

اسم المبادرة

وصف المبادرة

الجهة المالكة للمبادرة

مبادرة جديدة



تهدف المبادرة إلى توقيع شراكات اقتصادية واتفاقيات دولية جديدة وتطوير حالياً منها بما يحقق الأهداف المرجوة، والعمل على وضع المعايير والخطط لتحديد دول الشراكات والفرص المستقبلية والعمل على دراسة معايير للدول النظيرة والاستفادة من التجارب السابقة لهذه الدول.

2

دراسة ورصد الفرص المتاحة للتوقيع على اتفاقيات تجارة حرة مع دول أو تكتلات تجارية مهمة وتعزيز التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي لزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق الأجنبية



تهدف المبادرة إلى دعم الهيئة العامة للتجارة الخارجية لتحسين وتسهيل تصدير المملكة للمنتجات والخدمات وكذلك استيراد المنتجات الزراعية والصناعية الأساسية والمواشي بطريقة تخدم مصالح المملكة الاقتصادية وتجعلها أكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية من خلال توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع الدول والاتحادات الاقتصادية المستهدفة.



وصـفـ

المبـادـرة

الجهـةـ
المـالـكـةـ
لـلـمـبـادـرـةـ



3

دراسة نموذج لاتفاقيات تشجيع الاستثمار والحماية بما يضمن حقوق الدولة المستثمر خارج الدولة وتطبيق هذه النماذج بأفضل الممارسات العالمية



تهدف المبادرة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والفنى والعلمى مع الدول الصديقة لتحقيق أهداف المملكة من خلال: التفاوض حول اتفاقيات الاستثمار الثانية من أجل تحسين تدفق الاستثمارات والتكامل الاقتصادي، وإنشاء برامج تعاون إطارية مع عدد من الدول.



وصـفـ

المبـادـرةـ

الجهـةـ
المـالـكـةـ
لـلـمـبـادـرـةـ





إدارة التواصل والإعلام برنامج التحول الوطني

عناوين التواصل

البريد الإلكتروني :
Communication@ntp.gov.sa
العنوان البريدي :
مبني رقم : 2532 واحة غرناطة للأعمال
الشهداء، الرياض، المملكة العربية السعودية
الرمز البريدي : 7148 - 13241